مصادر البخاري اللغوية في كتاب التفسير من جامعه الصحيح وأثرها في تشكيل منهجيته في فهم النص القرآني

د. منجد محمد رضوان أبو بكر*

مقدمة

يعد كتاب صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)[1]، المرجع الأهم لدى أهل السنة والجماعة، وعامة طوائف المسلمين، ويرتبونه الثاني في مصادرهم الدينية تالياً للقرآن الكريم، بالرغم من ذلك لم أجد فيما اطلعت عليه من الدراسات المعاصرة دراسة عميقة تتناول مصادر الإمام البخاري اللغوية في كتاب التفسير، والذي يشكل ما يتجاوز عشر الجامع الصحيح، ويضم ما يربو على الألف حديث، سواء كان موصولاً أم معلقاً.

---

* جامعة إسطنبول ٢٩ مايو، إسطنبول، تركيا.

١ هي التسمية التي اعتمدها ابن الصلاح والنووي والعيني، وغيرهم، خلافاً لابن حجر العسقلاني الذي جعله: (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، والخطب يسير.

وقد برزت عناية البخاري في كتاب التفسير بالجانب اللغوي بصورة ظاهرة متحرياً المرفوع للنبي ﷺ، والمأثور عن الصحابة الكرام والتابعين، ملتزماً بمنهجه المعلوم في الرواية، فإن استكملت الرواية شروط الصحة المعتبرة عنده رواها موصولة، وإلا تركها في المعلقات، غير أنه في كتاب التفسير توسع في الأخبار والمعلقات أكثر من أي كتاب سواه، لا سيما ما ورد عن ابن عباس ومجاهد، هذا بالإضافة لإدراجه معاني الألفاظ المستغلقة دون عزوها لأحد، وهي التي كان يغلب عليه أن ينقلها عن أبي عبيدة معمر بن المثنى أو يحيى بن زياد الفراء، وهو مما يُظهر عنايته الكبيرة بالجانب اللغوي.

لقد ألف البخاري كتاباً في التفسير أسماه (التفسير الكبير)، ويبدو أنه على منهجية كتاب التفسير في الجامع الصحيح، لكنه أكثر توسعاً في الروايات، ثم الاستدلال بظاهرها الصريح على ما يراه الحق وأنه مراد الله تعالى، وهي ذات المنهجية المعبرة عن عقلية البخاري وطريقته التي وجدناها في كتبه الأخرى؛ كرفع اليدين في الصلاة، وخلق أفعال العباد، وغيرها، ومع الأسف لم يصل إلينا تفسيره الكبير حتى الآن[2].

من سمات منهجه حرصه على حشد المعاني اللغوية للكلمات التي يراها معوزة لذلك في بداية كل سورة حتى نهاية المقطع القرآني الذي تحت الباب الذي عنونه، ثم يستمر في ذكر معاني الغريب في بداية كل مقطع من كل سورة تحت بابها، لا سيما في السور الطوال، مع الإشارة إلى اشتقاقاتها إن دعت الدواعي، دون الإشارة أو الاستدلال بمصادر اللغة الأصيلة كالشعر الجاهلي، أو ما كان في العصر الإسلامي الأول والثاني[3]، إلا ما كان من رواية عن النبي ﷺ وأصحابه[4].

---

٢ قال صاحب كشف الظنون: تفسير البخاري هو ما ذكره في (صحيحه) وجعله كتاباً منه، وله (التفسير الكبير) غير هذا ذكره الفربري. ١/ ٤٣٣. وقال الفاضل بن عاشور: وقد ألف على هذا المنهج تأليفاً مستقلاً سماه (التفسير الكبير) لم يصل إلينا ولا إلى أهل القرون التي مرَّت قبلنا. التفسير ورجاله، ص٤١ .

٣ من ذلك ما نقله في تفسير سورة التوبة، قوله تعالى: ﴿لَأَوَّاهٌ﴾١٠٩، شَفَقاً وفَرَقاً. وقال الشاعر :إذا ما قُمْتُ أَرْحَلُها بِليل *** تَأَوَّه آهَةَ الرجل الحزينِ.

٤ البخاري، الجامع الصحيح: باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه.

عند التأمل في منهج البخاري اللغوي في كتاب التفسير لا بد أن تطالعنا جملة من الإشكالات والاعتراضات التي وجهها عدد من العلماء لصاحب الجامع الصحيح، لا سيما فيما يتعلق بالجانب اللغوي في كتاب التفسير، سواء من السابقين أم من المعاصرين، فمن السابقين الكرماني في الكواكب الدراري[5]. وكذلك وجدت العيني يأخذ على البخاري تقليده لأبي عبيدة دون تمحيص وتأمل[6].

ومن المعاصرين فؤاد سزكين، فقد قرر في كتابه (مصادر البخاري) عدداً من الاعتراضات، أذكر منها ما يتعلق بالجانب اللغوي لدى البخاري في كتاب التفسير، وهي:

١ـ أن كتابه الصحيح ليس إلا جمعاً وتلخيصاً للمؤلفات السابقة وأهمها مجاز القرآن لأبي عبيدة.

٢ـ وأنه استفاد من الكتب السابقة دون انتقاء جيد.

٣ـ وأنه لم يكن موفقاً في تقرير المواد اللغوية لا سيما في علم الصرف.

وبعد فقد توجهت عناية بحثي للإجابة عن عدد من التساؤلات، من أهمها:

١ـ ما هي أهم مصادر البخاري في كتاب التفسير، وما هي منهجيته في الانتقاء، ولماذا؟

٢ـ ما هي قيمة البخاري أو كتاب التفسير من الجامع الصحيح في التفسير اللغوي؟

٣ـ ما أهم الإشكالات التي أثيرت حول كتاب التفسير في صحيح البخاري، وما أثر هذه الإشكالات فيما يتعلق بقيمة صحيح البخاري لدى جمهور الباحثين من أهل السنة؟

---

٥ الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ١٧/ ١٩٥. وسيأتي تفصيل القضية.

٦ العيني، عمدة القاري بشرح صحيح البخاري، ٢٧/ ٣٦٧. وسيأتي تفصيل القضية.

١ . مصادر البخاري للغريب في كتاب التفسير ومنهجيته في الانتقاء:

كتاب التفسير في الجامع الصحيح هو الخامس والستون في ترتيب كتب البخاري تالياً لكتاب (المغازي) ومتقدماً على كتاب (فضائل القرآن) بحسب طبعة مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، والتي كانت ثالثة الطبعات في عام ألفين وثمانية عشر ميلادية، ووقعت في مجلد واحد كبير، والتي تمَّت مقابلتها على النسخة السلطانية المطبوعة عن النسخة اليونينية[٧]. ويعتبر كتاب التفسير في الصحيح متأخراً نسبياً لا سيما حين نعلم أن عدد كتب الصحيح عموماً سبعة وتسعون كتاباً، مما يعني أن كتاب التفسير وقع في بداية الثلث الأخير منه. بدأت أحاديث الباب عند تفسير سورة (الفاتحة) بالحديث المُرقَّم بـ(٤٤٧٤) وانتهت عند سورة (قل أعوذ برب الناس) بالحديث صاحب الرقم (٤٩٧٧)، لتبلغ أحاديث الباب المسندة عموماً (٥٠٣) خمسمائة حديث وثلاثة، قسمها بحسب أعداد سور القرآن الكريم إلى مائة وأربعة عشر قسماً، بدأ كل واحد بقوله: سورة كذا، ويسميها بالاسم المشهور عن النبي ﷺ أو الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، فإن لم يكن لها اسم مشهور فإنه يترجم لها بمطلعها، مقسماً الروايات الواردة في السورة الواحدة لأبواب بحسب ما صح لديه منها.

قال ابن حجر في ختام كتاب التفسير: اشتمل كتاب التفسير على خمسمائة حديث وثمانية وأربعين حديثاً من الأحاديث المرفوعة وما في حكمها الموصول من ذلك أربعمائة حديث وخمسة وستون حديثًا، والبقية معلقة، وما في معناه المكرر من ذلك فيه وفيما مضى أربعمائة وثمانية وأربعون حديثًا، والخالص منها مائة حديث وحديث، وافقه مسلم على تخريج بعضها ولم يخرج أكثرها، كونها ليست ظاهرة في الرفع والكثير منها من تفاسير ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وهي ستة وستون حديثاً[٨].

---

٧ وهي كذلك في الطبعة السلطانية بإشراف وعناية محمد زهير بن ناصر، والطبعة الهندية بتحقيق الشيخ أحمد شاكر، وكذلك في ترتيب ابن حجر العسقلاني في الفتح، خلافاً لطبعة دار ابن كثير واليمامة بتحقيق الشيخ مصطفى ديب البغا، والتي جعلت كتاب التفسير ثامناً بعد الستين، وبدأ ترتيب الأحاديث فيها من الرقم ٤٢٠٤ وانتهى بالرقم ٤٦٩٣ لتكون الأحاديث فيها أربعمائة وتسعة وثمانون حديثاً، فضلاً عما فيها من زيادات في التفسير اللغوي ومعاني المفردات ليست في فتح الباري ولا في نسخة شاكر أو عبد الباقي.

٨ المصدر السابق، ٨/ ٧٤٣. والاختلاف في عدد الأحاديث بحسب النسخ المتعددة والمختلفة للصحيح.

وأكثر ما يميز كتاب التفسير في صحيح البخاري عنايته الظاهرة بغريب القرآن حتى صار مرجعاً مهماً للمعتنين بهذا الموضوع، ويظهر ذلك حين نعلم أن عدد الكلمات التي ذكر البخاري معناها في صحيحه (١٥٢٨) كلمة بعضها خارج كتاب التفسير، أما داخل كتاب التفسير فعدد الكلمات التي عدَّها البخاري من الغريب وذكر معناها هو (١١٨٠)، فيكون الخارج منها عن كتاب التفسير هو (٣٤٨) كلمة، وهذا يعني أن صحيح البخاري مرجع مهم للغريب، وأن ما فيه مادة كافية لكتاب مستقل، حتى لقد وجدنا أنه في عدد غير يسير من السور الكريمة لم يورد أي حديث مسند، واكتفى بذكر الغريب منها فقط، فلم يذكر أي رواية مسندة في تفسير ثمانٍ وعشرين سورة، وهي: سورة (النمل) و(العنكبوت) و(الملائكة – فاطر) و(الحديد) و(المجادلة)، و(التغابن) و(الملك) و(الحاقة) و(المعارج) و(المزمل) و(الإنسان)، و(التكوير) و(المطففين) و(البروج) و(الطارق) و(الغاشية) و(الفجر) و(البلد) و(الشرح)، و(القدر) و(العاديات) و(التكاثر) و(العصر) و(الهمزة) و(الفيل) و(قريش)، و(الماعون) و(الكافرون)، وقد نبه ابن حجر لذلك الأمر حيث يمكن أن يستدرك حديثاً يدخل في تفسيرها مما يكون على شرط البخاري، ثم يورد ذلك الحديث، وإلا فإنه يسكت عنها ولا يشير لشيء في ذلك.

ومن أهم المصادر التي اعتنت بصحيح البخاري وكان فيها الغناية والكفاية لدراستي فتح الباري لابن حجر العسقلاني، صاحب العلم الكثير والدراية الواسعة والإحاطة الشاملة بالصحيح عموماً وبكتاب التفسير على الخصوص، ومعاصره بدر الدين العيني في عمدة القاري، وقبلهما الكرماني في شرحه الكواكب الدراري، ولقد جعلت هذه المصادر الثلاثة عمدة في دراستي بالإضافة لمعجم غريب القرآن لمحمد فؤاد عبد الباقي الذي استخرجه من صحيح البخاري، فيسر عليَّ كثيراً في الوصول للكلمات التي أورد البخاري معانيها في صحيحه، وفي عملية الإحصاء للأقوال وأصحابها.

١ . ١ . صحيفة علي بن أبي طلحة

لقد كان البخاري معتمداً على عدد من المصادر الرئيسة في بيان غريب القرآن الكريم في كتاب التفسير، أولها وأهمها صحيفة علي بن أبي طلحة التي رواها عن ابن عباس رضي الله عنه، قال السيوطي في إتقانه في النوع السادس والثلاثين: (في معرفة غريب القرآن الكريم) قلت: وأولى ما يرجع إليه في ذلك ما ثبت عن ابن عباس وأصحابه الآخذين عنه، فإنه ورد عنهم ما يستوعب تفسير غريب القرآن بالأسانيد الثابتة الصحيحة ... من طريق ابن أبي طلحة خاصة، فإنها من أصح الطرق عنه، وعليها اعتمد البخاري في صحيحه[٩].

وقال ابن حجر: قال أبو جعفر النحاس في كتاب معاني القرآن بعد أن ساق رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في تأويل إحدى الآيات: هذا من أحسن ما قيل في تأويل الآية وأعلاه وأجله، ثم أسند عن أحمد بن حنبل قال: بمصر صحيفة في التفسير رواها علي بن أبي طلحة، لو رحل رجل فيها إلى مصر قاصداً ما كان كثيراً. انتهى. وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث رواها عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه هذا كثيرًا على ما بيناه في أماكنه، وهي عند الطبري وابن أبي حاتم وابن المنذر بوسائط بينهم وبين أبي صالح[١٠].

وقال محمد فؤاد عبد الباقي: هذا وليعلم أن البخاري لم يروِ في صحيحه كل الصحيفة، وإنما روى ما يتعلق بشرح اللفظ الغريب فقط، وليعلم أيضاً أن ما رواه من شرح اللفظ الغريب ليس كله مما جاء في الصحيفة، فقد روى كثيراً عن غير ابن عباس[١١].

قلتُ: وهو صحيح أن البخاري ما روى كل الصحيفة بدليل أنها اشتهرت بين السابقين بأنها مختصة بالناسخ والمنسوخ لا بالغريب،

٩ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ١/ ٣٠٥ .

١٠ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ٨/ ٤٣٨ .

١١ عبد الباقي، معجم غريب القرآن مستخرجاً من صحيح البخاري، ص ١٣ . قلت: ولعل المقصود بذلك ما رواه عن أبي عبيدة والفراء، غير أن الأستاذ ما أشار إليهما في معجمه.

قال ابن حبان: علي بن أبي طلحة هو الذي يروي عن ابن عباس الناسخ والمنسوخ ولم يَرَهُ[١٢].

وإنما اعتمد البخاري على صحيفة علي بن أبي طلحة لتزكية العلماء لها، وإشادتهم بها، ولأنها وصية شيخه أحمد بن حنبل، وقد علمنا تعظيم البخاري لشيوخه، فقد جمع الصحيح استجابة لشيخه إسحاق بن راهويه، قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كنا عند إسحاق بن راهويه فقال لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه و سلم. قال فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح[١٣]. ثم لاستحسانه للإسناد واعتقاده بأنه مقبول مرضي في العموم، لكنه حين كان دون شرطه في الجامع الصحيح جعل كل الرواية عن الصحيفة في المعلقات، ولم يروِ عن علي بن أبي طلحة في الصحيح شيئاً قط، وإن ترك البخاري رواية كل الصحيفة وكان ينتقي منها ما يتعلق بالغريب غالباً، فإن الطبري وابن أبي حاتم وغيرهما كما أسلفنا في النقل عن ابن حجر قد شاركوا البخاري في نقل صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، لكنهم استوعبوا جلَّها متوزعة في ثنايا التفسير ومنثورة في جملة مروياتهم، فلم يقتصروا على إيراد معاني الغريب فقط.

تعدّ صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس من أقدم الوثائق التي وصلتنا في التفسير، والتي تعرف بكتاب التأويل عن معاوية بن أبي صالح، قال ابن حجر: ونقل البخاري من تفسيره رواية معاوية بن صالح عنه عن ابن عباس شيئاً كثيراً في التراجم وغيرها، ولكنه لا يسميه، يقول: قال ابن عباس، أو يذكر عن ابن عباس[١٤]. وقد أخذها البخاري عن أبي صالح كاتب الليث عند مقدمه إلى مصر، ولعل البخاري علَّق ما في الصحيفة للخلاف الذي دار بين العلماء على سندها، لا سيما في علي بن أبي طلحة الذي يكاد يجمع المؤرخون أنه ما أخذها مباشرة عن ابن عباس، لأنه ما أدركه، وإنما أخذ عن تلامذته كمجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير وغيرهم[١٥].

---

١٢ ابن حبان، الثقات، ٧/ ٢١١.

١٣ ابن حجر، الفتح، ١/ ٧.

١٤ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٧/ ٢٩٩.

١٥ انظر النحاس، الناسخ والمنسوخ، ص١٣؛ والسيوطي، الإتقان، ٢/ ١٨٨.

وقال النَّحاس مدافعاً عنه بالرغم من انقطاع سنده: والذي يطعن في إسناده يقول: ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس، وإنما أخذ التفسير عن مجاهد وعكرمة. قال أبو جعفر (أي النَّحاس): وهذا القول لا يوجب طعناً؛ لأنه أخذه عن رجلين ثقتين وهو في نفسه ثقة صدوق[16]. وكما مرَّ بنا فإن أحمد بن حنبل أشاد بصحيفة علي بن أبي طلحة، ويمكن أن يفهم من ذلك أنه يعدله ويقبل منه أكثر مما يرفض، وذكره ابن حبان في الثقات[17]. وروى عنه الستة إلا البخاري، وأخرج له مسلم في صحيحه حديثاً واحداً فقط[18].

سكن علي بن أبي طلحة حمص[19] ولم تكن آنذاك من حواضر العلم المشهورة كالكوفة والبصرة والمدينة وغيرها، لذا لم تشتهر الرواية عنه، وإذا علمنا أن الذي روى الصحيفة عنه هو ابن بلدته معاوية بن صالح الحمصي الذي انتقل إلى الأندلس وعاش فيها لاحقاً[20]، ثم أخذها عبدالله بن صالح كاتب الليث نزيل مصر عن معاوية، حينها لن نعجب إن لم تكن الصحيفة معروفة عند المشارقة، فقد كان المشرق الإسلامي هو الحاضنة والحاضرة الأساسية للعلم، وهو مهد الوحي ومركز الرواية والفقه، فلم تشتهر الرحلة من المشرق للمغرب في القرنين الأولين، وهو الأمر المنطقي، بل كانت

---

16 النحاس، الناسخ والمنسوخ، ص١٣.

17 ابن حبان، الثقات، ٧/ ٢١١ .

18 مسلم، الصحيح، باب العزل(١٤٣٨)، قال: حدثني هارون بن سعيد الأيلي حدثنا عبد الله بن وهب أخبرني معاوية (يعني ابن صالح) عن علي بن أبي طلحة عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري سمعه يقول سئل رسول الله ﷺ عن العزل فقال: (ما من كل الماء يكون الولد وإذا أراد الله خلق شيء لم يمنعه شيء). وأخرجه ثانية، قال: حدثني أحمد بن المنذر البصري، حدثنا زيد بن حباب حدثنا معاوية أخبرني علي بن أبي طلحة. بمثله.

19 قال العقيلي في الضعفاء: قال أحمد بن حنبل: علِي بن أبي طلحة له أشياء منكرات، وهو رجل من أهل حمص. ٣/ ٢٣٤. ولعل القارئ الكريم يجد أن أحمد بن حنبل عبر في موضع بما يدل على توثيق الرجل، ثم توهينه في موضع آخر كما عند العقيلي، وحل الإشكال عند ابن حجر الذي قال في التهذيب: وذكر الخطيب أن أحمد بن حنبل قال ابن علي بن أبي طلحة الذي روى عنه الثوري والحسن بن صالح ورآه حجاج الأعور كوفي غير الشامي، والصواب أنهما واحد ٧/ ٢٩٨.

20 قال أبو الحسن النباهي الأندلسي في كتابه تاريخ قضاة الأندلس: معاوية بن صالح الحضرمي الحمصي، خرج من الشام إلى الأندلس، فوصلها سنة ١٢٣، فاستوطن مدينة مالقة، وبنى بأسفل قصبتها مسجداً هو منسوب حتى الآن له. ثم انتقل إلى إشبيلية؛ فسكنها. ثم ولاه الأمير عبد الرحمن ابن معاوية القضاء بقرطبة. وكان من جلة أهل العلم، وكبار رواة الحديث؛ شارك مالك بن أنس في بعض رجاله كيحيى بن سعيد وأمثاله. وأخذ عنه جملة من الأئمة، منهم سفيان الثوري، والليث بن سعد، وابن عيينة. ص٤٣.

الرحلة بالعكس، وحين جاءت كتب أبي علي القالي كالأمالي، والعقد الفريد لابن عبد ربه، وسواها من كتب الأدب إلى المشرق للصاحب بن عباد، وجد أن المغاربة أغاروا على كتب المشارقة ونحلوا منها الكثير، فقال: بضاعتنا ردت إلينا[٢١]. وكان أهل المشرق قد حملوا معهم كل معارفهم إلى المغرب العربي يوم دخلوه فاتحين، ومما يؤكد أن المشرق هو مركز العلم وحاضنته أن مؤلفات المغاربة كانت عن المشرق وأحواله، ومن العجيب أنَّ الكتابين المذكورين آنفاً (العقد الفريد والأمالي) بتمامهما مختصان بأدب المشرق، وليس فيهما أخبار عن المغرب العربي والأندلس إلا نزراً يسيراً جداً.

فإذا علمنا أن صحيفة علي بن أبي طلحة بدأت من حمص ثم انتقلت للمغرب الإسلامي واستقرت في مصر، وقد علمنا أنه لم تكن للمغاربة قيمة كبيرة عند المشرقيين، فمن المتوقع أن لا تنتشر هذه الصحيفة في المشرق الإسلامي، حتى وجدنا أن فقيهاً عظيماً كالليث بن سعد وهو الفقيه الأكبر في مصر والمغرب العربي، لم يجد رعاية كافية من عموم الأمة فضلاً عن تلامذته في مصر، وهو المُقدم على الإمام مالك عند الشافعي، فضاع علمه ولم ينقل عنه كما نقل عن غيره ممن دونه في الرتبة، غير أنها المَنَاطِقية والجغرافيا التي تركت بصماتها حتى في ذلك الجيل الكريم.

وكان أهم من نقل الصحيفة إلى المشرق الإسلامي هو البخاري رحمه الله تعالى الذي زار مصر مرتين، ثم الطبري، وغيرهما، حيث لم نجد من نقل عنها قبلهم أو أشار إليها، ولم أجد لها ذكراً إلا لدى ابن حجر والسيوطي عند حديثهما عن البخاري وشيوخه الذين أخذ عنهم، فضلاً عن النحاس والطبري وأحمد بن حنبل، ولم يذكرها ابن النديم في الفهرست[٢٢].

إذن فقد كانت هذه الصحيفة من أهم مصادر البخاري لبيان معاني

---

٢١ قال صاحب التذكرة الحمدونية: كتب رجل إلى الصاحب بن عباد رقعةً قد أغار فيها على رسائله وسرق جملةً من ألفاظه، فوقَّع فيها: هذه بضاعتنا ردت إلينا. لابن حمدون محمد بن الحسن ٣/ ٢١١. وانظر الموسوعة العربية مادة ابن عبد ربه، لؤي خليل، حيث صرَّح بأن المراد هو كتاب العقد الفريد.
http://web.archive.org/web/20171226021226/http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=7692&m=1

٢٢ صحيفة علي بن أبي طلحة في التفسير للأستاذ محمد كامل حسين. في مقدمة غريب القرآن مستخرجاً من صحيح البخاري للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ص ١٦.

الألفاظ الغريبة في كتاب التفسير، وكانت مُقَدَّمةً لديه على كل شيء سواها، حيث نقل عنها عشرات النُّقول، بل بلغ بضع المئات كما سيظهر لنا في الجدول لاحقاً، وهو المعبر عن منهجيته في الانتقاء، فلا نجد البخاري رحمه الله تعالى يكاد يخالف السلف فيما ورد عنهم، مما أخذه عن الصحيفة، بل كان حريصاً على الاتباع والتسليم لهم فيما رووه في التفسير، لا سيما أنها رواية عن الصحابة والتابعين وهم الأعلم باللغة، ومنهم الذين شهدوا الوحي، وسمعوا من رسول الله ﷺ من الصحابة، حتى إنه بالرغم من كونه بحثاً في الغريب والمعاني، وفيه مساحة للاجتهاد وتقليب النظر، إلا أننا لم نجد البخاري أنشأ القول من نفسه في كتاب التفسير إلا في سبعة مواضع، وذلك لأنه كان يحرص على النقل عن الجيل الأول والثاني، تقويةً للكلام، وعلواً للسند، وبياناً للمرجعية، وهروباً من عقلنة التفسير وإقحام الرأي فيه، فأكثر النقل عنهم، وذلك على النحو التالي:

(الجدول رقم ١ أسماء الذين نقل البخاري عنهم الغريب في صحيحه)

أسماء من أخذ عنهم البخاري الغريب في كتاب التفسير	عدد النُّقول
عمر بن الخطاب	٣
ابن عباس	١٩٨
ابن مسعود	٣
أبو الدرداء	١
أبو هريرة	١
زيد بن أرقم	١
البراء بن عازب	١
أبو موسى الأشعري	١
عبد الله بن الزبير	١
علي بن الحسين	٣
مجاهد	١٩٥
أبو العالية	٩
طاووس	٢

سفيان بن عيينة	١٠
الحسن البصري	١٥
قتادة	١٤
أبو ميسرة عمرو بن شرحبيل	١
سعيد بن المسيب	١
أبو عبيد القاسم	١
أبو مالك الغفاري الكوفي	١
يحيى القطان	١
الضحاك	١
الربيع بن خثيم	١
عكرمة	٩
سعيد بن جبير	٩
عطاء	١
سفيان الثوري	١
عبيد بن عمير	١
إبراهيم النخعي	٢
أبو عبد الله البخاري	٧

وعند النظر فيما يتعلق بابن عباس وتلامذته، نجد أنه يتجاوز الأربعمائة نقل، وهي غالباً من صحيفة علي بن أبي طلحة، ومما يؤكد أن جلَّ هذه النقول من هذه الصحيفة أنها جميعاً معلقة، ولها سمات متجانسة، وبينها شَبَهٌ ونسب، فهي جميعاً في باب واحد، وهو الغريب، وقد اشتهرت الصحيفة بعنايتها بالغريب كما مرَّ بنا، وجلها عن ابن عباس ومجاهد، وهو الأمر الذي يرجح أن علي بن أبي طلحة أخذ الصحيفة عن مجاهد ، فهو صاحب الحظ الأوفر في الروايات بعد ابن عباس، وقد نقل ابن أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل: لم يسمع علي بن أبي طلحة من ابن عباس التفسير، وقد حدثنا عبد الله بن يوسف عن عبد الله بن سالم عن علي بن أبي طلحة عن مجاهد[٢٣]. إذن فقد كانت هذه الصحيفة هي المصدر الأساسي والأول

٢٣ ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ٦/ ١٨٨.

للبخاري في غريب القرآن الكريم في كتاب التفسير، بل قد كان يأخذ عنها حتى ما فيه مشكلات، وما يمكن أن يكون ضعيفاً من حيث الرواية ويترك مرويات أصح، لا سيما وقد علمنا أن علي بن أبي طلحة غير مرضي عند البخاري ولم يرو عنه أي حديث في متن كتابه الجامع الصحيح، ولقد وجدت أقوالاً عجيبة ينقلها عن هذه الصحيفة دون تعقيب عليها، ومن ذلك قول البخاري: وقال ابن عباس ﴿مُتَوفِيكَ﴾ مُميتُكَ. قال العيني: إن تعليق ابن عباس هذا رواه ابن أبي حاتم عن أبيه حدثنا أبو صالح حدثنا معاوية عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس[٢٤]. إذن فالبخاري يقول بإن معنى التوفية هو الإماتة لعيسى عليه السلام، وهو قول فيه نظر، ويخالف ما عليه الجمهور ، وسيأتي مزيد تفصيل لهذه القضية في الباب الثاني بإذن الله تعالى.

١ . ٢. مجاز القرآن لأبي عبيدة:

مما يدل على توسع البخاري في بيان الغريب في القرآن الكريم في كتاب التفسير فضلاً عن أخذه ما في صحيفة علي بن أبي طلحة، أنه أدرج معاني الألفاظ المستغلقة، حتى مما لم يجد فيه رواية موصولة أو معلقة، وكان إذا فعل ذلك فإنه لا يعزوها لأحد، وهي التي كان يغلب عليه أن ينقلها عن أبي عبيدة معمر بن المثنى، قال ابن حجر: ومعمر هذا هو بالسكون، وهو أبو عبيدة معمر بن المثنى اللغوي، وقد أكثر البخاري نقل كلامه، فتارة يصرح بعزوه وتارة يبهمه[٢٥]. وقد تتبعت مواضع نقل البخاري عن أبي عبيدة فوجدته أخذ عنه معاني المفردات فيما يربو على أربعمائة موضع من كتاب التفسير دون ما نقله في سواه من الكتب الأخرى، وهو كثير جداً، وقد أشار إليها ابن حجر جميعاً في الفتح بحيث كان يردف كلام البخاري بقوله: وقال أبو عبيدة، يكنيه غالباً، ونادراً يسميه باسمه معمر، ومن هذه المواضع مائة وخمسون موضعاً التزم فيها البخاري بعبارة أبي عبيدة وألفاظه، وهو ما عبَّر عنه ابن حجر بقوله: وهو قول أبي عبيدة بلفظه، أو هو قول أبي عبيدة في المجاز، وفي أربعة عشر موضعاً منها قال: هو تفسير أبي عبيدة في المجاز، كما كان البخاري في كثير من الأحيان إذا نقل قولاً في الغريب لبعض

---

٢٤ العيني، عمدة القاري، ٢٧/ ١٨٣ .

٢٥ ابن حجر، الفتح، ٨/ ٤٣٦.

التابعين ويريد ذكر كلام أبي عبيدة في نفس الموضع يقول: وقال غيره. ويقصد أبا عبيدة، وذلك في خمسين موضعاً تقريباً.

١ . ٣ . معاني القرآن

فإن لم يكن النقل عن أبي عبيدة فعن الفراء يحيى بن زياد ، وقد نقل عنه في قريب من مائة موضعٍ تقريباً، ثلثها تقريباً مما وافق فيه الفراءُ أبا عبيدة، وجل الباقي وافق فيه غيره، ونقل عنه تارة باللفظ وتارة بالمعنى، وانفرد بقوله عنهما قليلاً جداً، فإن كان الكلام له قال: قال أبو عبد الله. قال ابن حجر: قوله: قال أبو عبد الله. هو المصنف[٢٦] .

وفي الحقيقة فإن أبا عبيدة توافق مع من نقل عنهم البخاري في الغالب، غير أن البخاري كان يشير الى غيره طلباً لعلو السند، وهو الأمر المنطقي، وأما تركه الإشارة لأبي عبيدة والفراء في أكثر المواضع فلا أجد له سبباً وجيهاً، إلا أن يكون البخاري يتحرج من إدخال أقوال غير المحدثين وأهل الرواية في كتابه، فيكون بذلك خالف عنوان كتابه وخرج عن أصل مقصده، مما يفقد كتابه شيئاً من خصائصه المهمة، فأبو عبيدة والفراء من مدرسة اللغويين الذين لا يعتنون بالرواية والأثر والسند على طريقة المحدثين، لذا فقد وجدنا البخاري وهو يشتغل ببيان معاني الغريب، وهو مبحث لغوي، فإنه خالفهما وخالف أهل التفسير اللغوي في كثرة استشهادهم بالشعر، حتى لا يُدخل في الجامع الصحيح ما ليس منه، ولا شك فإنه بهذا ينسجم مع نفسه في التقلل منه، كما يُدرك هذا من عناوين أبوابه في الجامع الصحيح[٢٧]، وكذلك كان شيوخه في المدرسة التي ينتمي إليها يفعلون، فقد استبعده أحمد بن حنبل، كما نقل الفضل بن زياد عنه أنه سئل عن القرآن يمثل له الرجل ببيت من الشعر فقال: ما

---

٢٦ ابن حجر، الفتح، (قوله بسم الله الرحمن الرحيم سورة البقرة)، ٨/ ١٦٠.

٢٧ وضع البخاري ثلاثة أبواب في صحيحه متعلقة بالشعر وروايته، قال: باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه. وعنون كذلك: باب هجاء المشركين. والثالث: باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر حتى يصده عن ذكر الله والعلم والقرآن. ويدرك من هذه الأبواب كيف كان البخاري يحترز جداً من رواية الشعر، إلا في الدفاع عن الإسلام، ومنافحة أعدائه، أو ما لا بد منه لفهم الكلمة العربية وفي أضيق الحدود، دون أن يغلب الشعر على صاحبه.

يعجبني[٢٨]. وقد اطلعنا على تفسير مجاهد ومقاتل والثوري، وما نقل عن ابن معين وابن عيينة ووكيع الجراح، فلم نجد القوم يروون الشعر فيما ورد عنهم من تفسيرهم لكتاب الله تعالى، إلا النزر اليسير جداً.

البخاري رحمه الله تعالى كان صاحب شخصية علمية ناضجة، مكتملة الأدوات والوسائل، ولم يكن مقلداً إلا عن بصيرة وعلم، لا سيما حين يتعلق الأمر بالجيل الخامس والسادس[٢٩]، فقد خالف أبا عبيدة في عدد من المسائل، وهو المتهم بتقليده في مجازه، فضلاً عن مخالفته في كثرة الاستشهاد بالشعر في بيان معاني الكلمات الغريبة، فإنه خالفه بالقول بوجود الألفاظ الأعجمية في القرآن الكريم، وهو الأمر الذي ينفيه معمر بن المثنى، ولم يقل به في مجازه البتة، و كذلك الفراء على نفيه ومنعه، ليظهر للناقدين أنه صاحب فكرة مستقلة ومنهجية ثابتة، وأنه ينقل عن السابقين ببصيرة ومنهج، فيقبل منهم ما يرتضيه، ويرد عليهم ما ينكره، ومن أمثلة ما خالف فيه البخاري أبا عبيدة والفراء وقال بأنه من الأعجمي:

قال البخاري: باب: ﴿واتخذ الله إبراهيم خليلاً﴾، وقال أبو ميسرة: الرحيم بلسان الحبشة[٣٠]. قلت: يقصد البخاري أن الرحيم هو معنى كلمة ﴿أوَّاه﴾ الحبشية.

وقال البخاري: قال عكرمة: ﴿الجبت﴾ بلسان الحبشة شيطان[٣١].

وقال البخاري: وقال عكرمة: ﴿حصب جهنم﴾ حطب بالحبشية[٣٢].

وقال: قال سعد بن عياض الثمالي: ﴿المشكاة﴾ الكوة بلسان الحبشة[٣٣].

---

٢٨ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن الكريم، ٤٧٤.

٢٩ ولا أريد الدخول في مسائل الطبقات والخلاف فيها وما هي طبقة البخاري ومن قبله وبعده، لكنني أقصد من كانوا بعد الثلث الأول من القرن الثاني، والتركيز على أبي عبيدة لأنه متهم بتقليده تماماً، وليس كذلك مع الفراء أو غيره.

٣٠ الجامع الصحيح، ٦/ ٣٨٩، عبارة البخاري مضطربة وفيها تعقيد، وهو ما سنقف عنده في المباحث التالية.

٣١ الصحيح، ٦/ ٥٧.

٣٢ الصحيح، ٦/ ١٢١.

٣٣ الصحيح، ٦/ ١٢٤.

وقال: قال مجاهد: ﴿الطور﴾ الجبل بالسريانية[٣٤].

ومن وجوه استقلال البخاري بقوله وعدم متابعته لأبي عبيدة أنه خالفه في معاني كثير من الكلمات، من ذلك قوله: ﴿وإن تعدل﴾ أي: تقسط، لا يقبل منها في ذلك اليوم. وفسَّر أبو عبيدة العدل بالتوبة[٣٥].

وقال: في قوله ﴿ورِيشاً﴾ المال[٣٦]. وقال أبو عبيدة: ما ظهر من اللباس والشَّارة[٣٧].

وقال:﴿مُكاءً﴾ إدخال أصابعهم في أفواههم ﴿وتصدية﴾ الصفير[٣٨]. وقال أبو عبيدة: ﴿المكاء﴾ الصفير و﴿التصدية﴾ صفق الأكف[٣٩].

وقال البخاري: وقال زيد بن أسلم ﴿أنَّ لهم قَدَمَ صدْقٍ﴾ محمد ﷺ. وقال مجاهد: خيرٌ[٤٠]. أما أبو عبيدة فقال: ﴿قدم﴾ منزلة ورفعة ، وقدم من القديم ، وقدم إذا تقدم أمامه[٤١].

وقال البخاري: قوله ﴿بِقطع من الليل﴾ بسواد[٤٢]. وقال أبو عبيدة معناه ببعض من الليل[٤٣].

وقد نصَّ في بعض المواضع على اختلافات بين ما يوحي ظاهره بالترادف كما في قوله: قال ابن عيينة: ما سمى الله تعالى مطراً في القرآن إلا عذاباً، وتسميه العرب الغيث، وهو قوله تعالى: ﴿ينزل الغيث من بعد

---

٣٤ الصحيح، ٦/ ١٧٤.
٣٥ الفتح لابن حجر، ٨/ ٢٩٠.
٣٦ الصحيح، ٤/ ١٥٩.
٣٧ مجاز القرآن، ٢١٣. والشَّارَة وهي الهيئة الحسنة.
٣٨ الصحيح، ٦/ ٧٧.
٣٩ أبو عبيدة، مجاز القرآن، ٦/ ١٧٤.
٤٠ البخاري، الصحيح، ٦/ ٩٠.
٤١ أبو عبيدة، مجاز القرآن، ١٤٨.
٤٢ البخاري، الصحيح، ٦/ ٩٢.
٤٣ أبو عبيدة، مجاز القرآن، ٢٦٨.

ما قنطوا﴾[٤٤]. وهو بهذا يخالف أبا عبيدة القائل: كل شيء من العذاب فهو أمطرت بالألف، وإن كان من الرحمة فهو مطرت[٤٥].

ومن ذلك ما ورد في باب ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾. قال: المس الجنون[٤٦].قال ابن حجر: وهو قول الفراء، وخالف في ذلك أبا عبيدة بأن المسَّ لممٌ من الشيطان[٤٧].

وبهذا يظهر لنا أن البخاري رحمه الله تعالى اعتمد بصورة كبيرة على مصدرين أساسيين في بيان معاني الكلمات الغريبة، وهما صحيفة علي بن أبي طلحة ومجاز القرآن لأبي عبيدة، وفي رتبة ثالثة معاني القرآن للفراء، ورابعاً ما وجده من روايات في مصادر أخرى من مجموع مصادره التي نهل منها العلم، وما أكثرها، فضلاً عن الروايات المسندة المعتبرة في الصحيح[٤٨]، وكأني به وضع الصحيفة ومجاز القرآن لأبي عبيدة، ومعاني القرآن للفراء، أمامه وهو يجمع كتاب التفسير ليضمه للصحيح الجامع، فما كان من الصحيفة فهو المقدم على سواه، لكونه عن جيل الصحابة والتابعين، والأصل فيه القبول والتسليم، أما ما كان من غيرهم فقد كان متأنياً أكثر في النقل عنهم.

ويطرأ سؤال منهجي في هذا السياق، ما الذي حمل البخاري على الأخذ عن أبي عبيدة البصري وهو الخارجي صاحب البدعة، ويترك أبا زكريا الفراء الكوفي ميلاداً ومنهجاً ونحواً، وهو المشهور بأنه من أهل السنة، فلا يأخذ عنه إلا القليل قياساً بما أخذه عن الأول؟

---

٤٤ البخاري، الصحيح، ٦/ ٧٣.

٤٥ أبو عبيدة، مجاز القرآن، ص٢٤٥.

٤٦ البخاري، الصحيح، ٦/ ٤٠.

٤٧ ابن حجر، الفتح، ٨/ ٢٠٣. بتصرف.

٤٨ من ذلك ما أورده في الصحيح، سورة المدثر باب والرجز فاهجر، قال البخاري: حدثنا عبد الله بن يوسف، حدثنا الليث، عن عقيل قال ابن شهاب سمعت أبا سلمة قال: أخبرني جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله ﷺ يحدث عن فترة الوحي فبينا أنا أمشي سمعت صوتاً من السماء فرفعت بصري قبل السماء فإذا الملك الذي جاءني بحراء قاعد على كرسي بين السماء والأرض فَجَئِثْتُ منه حتى هويت إلى الأرض فجئت أهلي فقلت زملوني زملوني، فزملوني فأنزل الله تعالى: ﴿يا أيها المدثر﴾ إلى قوله ﴿فاهجر﴾ قال أبو سلمة: والرجز: الأوثان، ثم حمي الوحي وتتابع.

وأظن أن الإجابة عن مثل هذا السؤال تلزمني باستدعاء شيء من سيرة الرجلين، أما الفراء فقد رمي بالاعتزال والفلسفة، قال ابن النديم: وكان الفراء يتفلسف في تأليفاته ومصنفاته، يعني يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة[٤٩].

وقال أبو العباس ثعلب: كان الفراء يجلس الناس في مسجده إلى جانب منزله، وكان يتفلسف في تصانيفه حتى يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة[٥٠].

قال الزركلي: وكان الفراء مع تقدمه في اللغة فقيهاً متكلماً، عالماً بأيام العرب وأخبارها، عارفًا بالنجوم والطب، يميل إلى الاعتزال[٥١].

والسبب في رميه بالاعتزال طول صحبته لبشر المريسي، قال الفراء: كنت أنا وبشر المريسي في بيت واحد عشرين سنة، ما تعلم مني شيئاً ولا تعلمت منه شيئاً[٥٢].

وكذلك فقد كان شديد الحب للجاحظ وأطال صحبته، قال الجاحظ: دخلت بغداد حين قدمها المأمون في سنة أربع ومائتين، وكان الفراء يحبني، وأشتهي أن يتعلم شيئاً من علم الكلام، فلم يكن له فيه طبع[٥٣].

وبسبب هذه الصحبة لشيوخ الاعتزال كالجاحظ وبشر المريسي الذي كان من زعماء القول بخلق القرآن الكريم، رُمي الفراء بالاعتزال، وقد سكت عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء وما نقل عنه شيئاً من ذلك.

ومما ينبغي التنبه إليه أن الفراء كان مختصاً بالنحو، عالماً به، مقدماً على غيره، حتى قال فيه ابن الأنباري: لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من النحاة إلا الكسائي والفراء، لكفى. وقال سلمة: إني لأعجب من الفراء كيف يعظم الكسائي وهو أعلم بالنحو منه، وذكره ابن حبان في الثقات[٥٤].

٤٩ ابن النديم، الفهرست، ص٩٩.
٥٠ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٦/ ١٧٦.
٥١ الزركلي، الأعلام، ٨/ ١٤٦.
٥٢ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٦/ ١٧٦.
٥٣ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٦/ ١٧٦.
٥٤ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٩/ ١٠١.

أما أبو عبيدة فقد اختص بالغريب واللغة، وله كتاب اسمه غريب القرآن، فضلاً عن كتابه المجاز، قال ابن حجر: قال أبو العباس: كان عالماً بالشعر والغريب والنسب، وقال ابن قتيبة: كان الغريب أغلب عليه، وأيام العرب. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو عمر ابن عبد البر في كتاب الكنى: سئل عنه ابن معين فقال: لا بأس به. وقال الدارقطني: لا بأس به. وكان يرى رأي الخوارج، وقال أبو حاتم السجستاني كان يميل إليَّ لأنه كان يظنني من خوارج سجستان[55]. وكان معتدلًا في إعمال عقله مقدماً للمأثور لا سيما وهو إمام في رواية الشعر، وكذلك المدرسة البصرية عموماً، وقصته مع الأصمعي حين تحدث فيه بسبب كتابه (مجاز القرآن) مشهورة[56].

وبعد هذا البيان عن الرجلين يظهر لنا ما يمكن أن يكون سبباً للإكثار عن أبي عبيدة، والتقلل من الفراء:

١ـ ما رمي به الفراء من الاعتزال وطول ملازمته للمعتزلة كالجاحظ وبشر المريسي، أما أبو عبيدة فهو خارجي، والعداوة بين البخاري والمعتزلة كبيرة وقد ندد بهم في الجامع الصحيح وبمذهبهم تلميحاً، وفي كتابه خلق أفعال العباد تصريحاً، ولم يكن حاله مع الخوارج كذلك، لا سيما أن أبا عبيدة لا يدعو لبدعته. فإن اعترض معترض بأن البخاري روى عن الفراء في الغريب، نقول: نعم هو كذلك لكنه تقلل في الرواية عنه احتياطاً، إلا فيما شاركه فيه غيره.

٢ـ حين كان المقصد من كتاب التفسير لدى البخاري أن يتوسع في باب الغريب، إذن فليس غريباً أن يكثر عن أبي عبيدة وهو المتخصص بالغريب كما نقلنا آنفاً عن عدد من العلماء كابن قتيبة، وليس كذلك الفراء

---

٥٥ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٠/ ٢٢١.

٥٦ قال ابن خلكان في وفيات الأعيان: وبلغ أبا عبيدة أن الأصمعي يعيب عليه كتاب المجاز، فقال: يتكلم في كتاب الله تعالى برأيه؛ فسأل عن مجلس الأصمعي في أي يوم هو، فركب حماره في ذلك اليوم ومر بحلقته، فنزل عن حماره وسلم عليه، وجلس عنده وحادثه ثم قال له: أبا سعيد، ما تقول في الخبز، أي شيء هو فقال: هو الذي تخبزه وتأكله، فقال أبو عبيدة: فقد فسرت كتاب الله تعالى برأيك، فإن الله تعالى قال: وقال الآخر إني أراني أحمل فوق رأسي خبزاً. يوسف: ٢٦، فقال الأصمعي: هذا شيء بان لي فقلته ولم أفسره برأيي، فقال أبو عبيدة: والذي تعيب علينا كله شيء بان لنا فقلناه ولم نفسره برأينا، وقام فركب حماره وانصرف، ٥/ ٢٣٥.

فهو إمام في النحو، كما أنا أبا عبيدة أكثر رواية للشعر وأعلم به، ولم يعرف عنه اشتغاله بالكلام والفلسفة كالفراء، فهو امتداد للمدرسة البصرية، وهو بذلك أقرب لمدرسة البخاري وتكوينه العلمي.

٣ـ أن كتاب مجاز القرآن مختصر جداً، وإيجازه يتناسب مع غرض البخاري في كتابه الجامع الصحيح، حيث كان من مقاصده الإيجاز والاختصار، وقد وجدنا أن كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة مطبوع في مجلد واحد صغير يقع في ثلاثمائة صفحة تقريباً، أما كتاب الفراء فهو أقرب للتفسير منه للغريب، حيث وقع في ثلاثة مجلدات كبيرة.

٤ـ الفرّاء هو تلميذ الكسائي في النحو، أحد أئمة المدرسة الكوفيّة التي تمتاز بعقلنة النحو والصرف واللغة، بخلاف المدرسة البصرية، ولعل هذا مما دفع البخاري إلى التَّقلل في الرواية عنه، والتركيز على كتاب أبي عبيدة البصري، فالبخاري رحمه الله تعالى شيخ الأثر والأثريين وكان لابد لمثل هذا الأمر أن يلقي بظلاله عليه في أعماله العلمية عامة ومنها كتاب التفسير في صحيحه، حتى يبقى في منأى عن العقلنة والرأي في فهم كتاب الله تعالى، ولاسيما وقد كان شيخه ابن راهويه شديد النكير على مدرسة الكوفة والرأي، قال ابن قتيبة: ولم أر أحداً ألهج بذكر أصحاب الرأي وتنقصهم والبعث على قبيح أقاويلهم والتنبيه عليها من إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه، وكان يقول: نبذوا كتاب الله تعالى وسنن رسوله صلى الله عليه وسلم، ولزموا القياس، وكان يعدد من ذلك أشياء.

٢ . أهم النقدات التي وجهت للتفسير اللغوي في الجامع الصحيح:

٢ . ١ . الاستشكالات اللغوية والصرفية والقراءات:

سبقت الإشارة إلى أننا حين نتأمل في كتاب التفسير للبخاري لا بد أن تطالعنا جملة من الإشكالات والتي كانت سبباً لعدد من الاعتراضات التي وجهها بعض العلماء، لا سيما فيما يتعلق بالجانب اللغوي، سواء من السابقين أم من المعاصرين، وسأذكر نماذج من هذه الاعتراضات والنقدات مع مناقشتها متجنباً المعاصر منها، إذ الإجابة عنها متضمنة في الإجابة عن نقدات السابقين، لا سيما ما صدر عن الأستاذ سيزكين.

أقول سأذكر عشرة استشكالات أثارها العلماء حول التفسير اللغوي للإمام البخاري، ولو أردت أن أزيدها لفعلت، غير أن المقام لا يتسع وفي المذكور كفاية ودلالة على المراد:

٢. ١. ١. من النقدات التي وجهت للبخاري رحمه الله ما نجده لدى الكرماني الذي يأبى توجيه البخاري لمعنى (متكأ) عند تفسيره سورة يوسف، وهذه عبارة البخاري: وقال فضيل عن حصين عن مجاهد ﴿مُتْكأً﴾ الأترج، قال فضيل: الأترج بالحبشية مُتْكاً. وقال ابن عيينة عن رجل عن مجاهد: مُتْكاً كل شيء قطع بالسكين، والمتكأ ما اتكأت عليه لشراب أو لحديث أو لطعام، وأَبطَل الذي قال: الأترج، وليس في كلام العرب الأترج...[٥٧]. قال الكرماني: واعلم أن البخاري يريد أن يبين أن المتكأ في قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكأً﴾ اسم مفعول من الاتكاء، وليس هو متكأ بمعنى الأترج، ولا بمعنى طَرَفِ الفَرْجِ، فجاء فيها بعبارات مُعَجْرَفَةٍ[٥٨]. وكذلك وجدت العيني يأخذ على البخاري نفيه للمعاني الممكنة للفظ والتي منها الأترج وغيره، كما يأخذ عليه تقليده لأبي عبيدة دون تمحيص وتأمل، فيقول: وقال بعضهم إنما قال البخاري ما قاله من ذلك تبعاً لأبي عبيدة، فإنه قال: زعم قوم أنه الأترج، وهذا أبطل باطل في الأرض، ولكن عسى أن يكون مع المتكاه أترج يأكلونه، قلت: كأنه لم يفحص عن ذلك كما ينبغي، وقلد أبا عبيدة، والآفة من التقليد[٥٩]. واتفق ابن حجر معهما في ذلك المأخذ، لكن عبارته كانت أكثر لطفاً، فقال: لكن ما نفاه المؤلف رحمه الله تبعاً لأبي عبيدة قد أثبته غيره، وقد روى عبد بن حميد من طريق عوف الأعرابي حديث ابن عباس أنه كان يقرأها ﴿مُتْكًا﴾ مخففة، ويقال هو الأترج، وقد حكاه الفراء وتبعه الأخفش وأبو حنيفة والدينوري والقالي وابن فارس وغيرهم... ثم قال ابن حجر: ﴿مُتْكًا﴾ بضم أوله وسكون ثانيه وبالتنوين على المفعولية هو الذي فسره مجاهد وغيره بالأترج أو غيره، وهي قراءة، وأما القراءة المشهورة فهو ما يتكأ عليه من وِسادة وغيرها[٦٠].

---

٥٧ البخاري، الصحيح الجامع، كتاب التفسير/ سورة يوسف، ٦/ ٩٤ .

٥٨ الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ١٧/ ١٩٥ .

٥٩ العيني، عمدة القاري بشرح صحيح البخاري، ٢٧/ ٣٦٧.

٦٠ ابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ٨/ ٣٥٩. في الكلمة قراءتان متواترتان، قال ابن الجزري: واختص أبو جعفر بحذف الهمزة في (مُتَّكأ) في (يوسف:٣١) فيصير

إذنْ فإن البخاري رحمه الله تعالى رفض بعض المعاني الثابتة في اللسان العربي، وهو ما تشير له القراءة التي بيَّنها ابن حجر بسكون التاء في ﴿مُتْكًا﴾، بل كان رفضه صاخباً قوياً حتى وصف الكرماني عبارته بقوله (معجرفة)، واعتذر العيني بأنه بسبب التقليد دون فحص وتأمل.

والنتيجة أن البخاري رحمه الله تعالى خالف ما عليه جماهير أهل اللغة وذلك لمتابعته لأبي عبيدة، ولو أنه تأنى وتوسع في المسألة لتجنب هذه الهِنة في هذا الموضع.

٢. ١. ٢. ومما أخذوه على البخاري عدم دقته في علم الصرف، قال العيني: يأخذ على البخاري قلة باعه في علم الصَّرف؛ قال أبو عبد الله: استيأسوا افتعلوا. قوله: افتعلوا، يعني وزن استيأسوا افتعلوا، وليس كذلك بل وزنه استفعلوا، والسين والتاء فيه زائدتان للمبالغة[61].

وقد اعتذر الكرماني للبخاري فقال: ﴿استيأسوا﴾ استفعلوا، وفي بعض النسخ (افتعلوا) وغرضه بيان المعنى، وأن الطلب ليس مقصوداً فيه، ولا بيان الوزن والاشتقاق[62].

والحقيقة أن الكرماني لو كان متأكداً من كونه خطأ من النُّساخ لما اعتذر للبخاري، ولَمرَّ به مرور الكرام، أما في اعتذاره فهو يؤكد احتمال أن يكون هذا الخطأ قد وقع من البخاري حقيقة، لذا فقد رد عليه العيني مؤكداً أنها الرواية الأشهر عن البخاري، لا كما زعم، وهي كذلك في أكثر النسخ، فقال: قلت: قال بعضهم: في كثير من الروايات (افتعلوا). وقوله: إن الطلب ليس مقصوداً منه كلام واهٍ، لأن من قال: إن السين فيه للطلب قال ليس:

مثل: مُتَّقىً. (النشر، ٢/ ١٢٥٨ الفقرة ١٥٠٨). وعليه فإن القراءة التي أشار إليها ابن حجر وعليها استند القائلون بالأترج ليست قراءة صحيحة، غير أن المعتبر عند المفسرين اعتماد الشاذ والآحاد في المعاني والأحكام والنحو وغيرها، وهي القراءة التي غابت عن البخاري – رحمه الله تعالى.

٦١ العيني، عمدة القاري بشرح صحيح البخاري، ٢٣/ ٢٩٢.

٦٢ العيني، عمدة القاري، ٢٣/ ٢٩٢. نقلته عن العيني لأن النسخة المتوفرة لدي من الكواكب الدراري فيها نقص وسقط، ومنه ما يتعلق بهذا الجزء من سورة يوسف.

للمبالغة ... وقوله: ولا بيان الوزن. أيضاً كلام واهٍ، لأنه إذا لم يكن مراده بيان الوزن لِمَ قال: ﴿استيأسوا﴾ افتعلوا؟ وهذا عين بيان الوزن، والظاهر أن مثل هذا من قصور اليد في علم التصريف[٦٣].

وقد أكد ابن حجر في هدي الساري أن المذكور في النسخة الأصل هو (افتعلوا)، فقال في الفصل الخامس: (في سياق ما في الكتاب من الألفاظ الغريبة على ترتيب الحروف مشروحاً) قال:

قوله ﴿فلما استيأسوا منه﴾ أي: افتعلوا، من يئست، كذا في الأصل[٦٤].

وقال في كتاب التفسير: قوله: ﴿استيأسوا﴾ استفعلوا من يئست منه، من يوسف، وقع في كثير من الروايات: افتعلوا، والصواب الأول[٦٥]. وهذا يقوي رأي العيني بأن الهِنَة من المصنف، لا سيما وقد صرَّح ابن حجر أنها كذلك في الأصل وفي كثير من الروايات .

٢. ١. ٣. وقد وجدت شواهد تدل على عجلة البخاري رحمه الله تعالى لا سيما في المسائل الصرفية، مما أوقعه في بعض الهِنات، كقوله: لم يرد في كلام العرب في جمع الذكور على وزن (فواعل) سوى حرفين: فوارس من فارس، وهوالك من هالك[٦٦]. وقد اكتفى بالنقل عن أبي عبيدة غالباً في مثل هذه المسائل اللغوية والصرفية دون تأمل كافٍ فالقول غير دقيق، بل لقد كانت عبارة أبي عبيدة أكثر احتياطاً من البخاري، حيث قال: ولا يكادون يجمعون الرجال على تقدير فواعل، غير أنهم قد قالوا: فارس والجميع فوارس، وهالك في قوم هوالك[٦٧]. فأبو عبيدة لم يجزم في القول كما فعل البخاري، وقد استدرك العلماء ألفاظاً غيرها تجمع على فواعل، قال العيني: قلت: جاء سابق وسوابق وناكس ونواكس وعازب وعوازب

٦٣ المصدر السابق، ٢٣/ ٢٩٢.

٦٤ ابن حجر، هدي الساري، ١/ ٢٠٨.

٦٥ ابن حجر، فتح الباري، ٦/ ٤٢٠.

٦٦ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التفسير/ سورة التوبة، ٦/ ٨٠.

٦٧ أبو عبيدة، مجاز القرآن، ص٢٦٥.

وكاهل وكواهل، وقول البخاري فيه نظر من وجهين أحدهما ... والآخَرُ في ادعائه أن لفظ فاعل لا يجمع على فواعل إلا في لفظين، أحدهما: فارس فإنه يجمع على فوارس، والآخر هالك فإنه يجمع على هوالك، وقد ذكرنا ألفاظاً غيرهما أنها على وزن فاعل قد جمعت على فواعل، ولم أر أحداً من الشُّراح حرر هذا الموضع كما هو حقه، وقد حررناه فلله الحمد[٦٨].

واستُدركتْ كلماتٌ أخرى في ذلك منها: حارس وحوارس، وحاجِب من الحِجابة تجمع على حواجب، وحواج بيت الله ودواجه، جمع حاج وداج، وهو المكاري، ورافد وروافد، ، وخاشع وخواشع، وغائب وغوائب، وشاهد وشواهد[٦٩].

وأضاف ابن منظور: والناسُ قَوارِي الله في أَرضه، أَي شُهَداء الله، أُخذ من أَنهم يَقْرُون الناس يَتَتَبَّعونهم فينظرون إِلى أَعمالهم، وهي أَحد ما جاء من فاعل الذي للمذكر الآدمي مكسراً على فواعل نحو فارِسٍ وفوارِسَ وناكِس ونواكِسَ[٧٠].

وقال الفرزدق يمدح آل المهلب بن أبي صفرة وبخاصة يزيد بن المهلب:

وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتَهم *** خُضع الرِّقاب نَواكس الأبصار.

وقال ابن الخياط في الإمام مالك بن أنس:

يأبى الجواب فما يُراجع هيبةً *** والسَّائلون نَواكس الأذقان.

٢. ١. ٤. ومن الأمور المشكلة في كتاب التفسير ما جاء في باب ﴿ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام﴾ (المائدة).

٦٨ العيني، عمدة القاري بشرح صحيح البخاري، ٢٧/ ٢٧٣.

٦٩ الاسترابادي، حاشية شرح شافية ابن الحاجب، ٢/ ١٥٣، للأساتذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد يحيى عبد الحميد.

٧٠ ابن منظور، لسان العرب، ١٥/ ١٧٤ .

قال البخاري: ﴿وإذ قال الله﴾ يقول : قال الله: ﴿وإذ﴾ ها هنا صلة، المائدة: أصلها مفعولة، كعيشة راضية وتطليقة بائنة، والمعنى مِيد بها صاحبُها من خير، يقال: مادني يميدني[71].

والإشكال في كلام البخاري رحمه الله تعالى أنه جعل (بائنة) في قوله (تطليقة بائنة) اسم فاعل يراد منها اسم المفعول، كما في قوله تعالى: ﴿عيشة راضية﴾ يراد منها (مَرضِيَّة)، وكقوله: ﴿من ماء دافق﴾ والمراد أنه (مدفوق)، وقد كان في هذا تبعاً لأبي عبيدة ونقل عبارته بلفظها[72]، والأمر ليس كذلك، فالفرق كبير بين راضية وبائنة، لأن بائنة اسم فاعل يراد منه اسم الفاعل، لا اسم المفعول، فالتطليقة هي المُفرقة بين الزوجين، قال العيني: وتمثيله بقوله: (وتطليقة بائنة) غير صحيح، لأن لفظ بائنة هنا على أصله بمعنى قاطعة، لأن التطليقة البائنة تقطع حكم العقد حيث لا يبقى للمُطلق بالطلاق البائن رجوع إلى المرأة إلا بعقد جديد برضاها بخلاف حكم الطلاق الغير البائن[73].

وتعقب ابن حجر البخاري في قوله: تطليقة بائنة، ونقل اعتراض ابن التين: هو قول أبي عبيدة، وقوله: تطليقة بائنة، غير واضح، إلا أن يريد أن الزوج أبان المرأة بها، وإلا فالظاهر أنها فرقت بين الزوجين فهي فاعل على بابها[74].

٢ . ١ . ٥ . وهي في نفس الباب السابق: ﴿ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام﴾ (المائدة). قال البخاري: وقال ابن عباس: ﴿متوفيك﴾ مميتك. وكان حق هذه الرواية أن تذكر في موضع آخر، قال العيني: أشار به إلى قوله تعالى: ﴿إذا قال الله يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلي﴾ (آل عمران: ٥٥). ولكن هذا في سورة آل عمران، وكان المناسب أن يذكر هناك، وقال بعضهم: كأن بعض الرواة ظنها من سورة المائدة فكتبها فيها، وقال

---

٧١ البخاري، الصحيح، ٦/ ٦٨.

٧٢ أبو عبيدة، مجاز القرآن، ١٨٢.

٧٣ العيني، عمدة القاري، ٢٧/ ١٨٣.

٧٤ ابن حجر، فتح الباري لابن حجر، ٨/ ٢٨٣ .

الكرماني: ذكر هذه الكلمة ها هنا وإن كانت من سورة آل عمران لمناسبة قوله تعالى: ﴿فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم﴾ (المائدة: ١١٧)، وكلاهما من قصة عيسى عليه الصلاة والسلام، قلت: هذا بعيد لا يخفى بعده، والذي قاله بعضهم أبعد منه، فليتأمل[٧٥].

والإشكال الأكبر لا في الترتيب، بل في إقراره لهذا المعنى العجيب الذي ينكره أهل السنة والجماعة، قال الكشميري: قوله: وقال ابنُ عَبَّاس: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ مُمِيتُك. واعلم أنه ليس في نَقْلٍ إسلامي أن عيسى عليه الصلاة والسلام أُمِيتَ ثُم رُفِع، غير أنه يُرْوى عن وَهْب بن مُنبِّه، فعلم أنهم أخذوه من النقول القديمة، نعم قاله تابعي من المسلمين أيضاً، وقد ثبت عنه بأسانيدَ أصحَّ منه تفسيرُ: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ برافِعِك إلى السماء. ولَئِن سلّمناه، ففيه تقديمٌ وتأخيرٌ، فالمذكور مُقدَّم ذِكْراً، مُؤَخّرٌ صِدْقاً، كما قرره الزمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿يا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الراكِعِينَ﴾ (آل عمران: ٤٣)، حيث ذَكَر فيه السجودَ مقدَّماً على الركوع، مع كَوْنه مؤخَّراً في الواقع، فقال: إنَّ السجودَ لم يكن في صلاتهم، فأَمَرها به، ثُم أَرْدَفه بأَمْر الركوع قَبْلَه، لئلا يُتوهّم الاقتصارُ على السجود. والمعنى أن اسجدي واركعي قَبْله أيضاً. فهكذا قوله: ﴿إِنّي مُتَوَفِّيكَ﴾ (آل عمران: ٥٥)، أي الآن، ﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ (آل عمران: ٥٥)، قَبْلَه أيضاً، وهو معنى الواو عندي[٧٦].

وقد نقل الطبري هذه الرواية عن ابن عباس مع أقوال سواها في معنى التوفية، وأنكرها، وقال: وأولى هذه الأقوال بالصحة عندنا قول من قال: معنى ذلك: إني قابضك من الأرض ورافعك إلي؛ لتواتر الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال: ينزل عيسى بن مريم فيقتل الدجال، ثم يمكث في الأرض مدة ذكرها، اختلفت الرواية في مبلغها، ثم يموت فيصلي عليه المسلمون ويدفنونه[٧٧].

---

٧٥ العيني، عمدة القاري، ٢٧/ ١٨٣ .

٧٦ الكشميري، فيض الباري في شرح صحيح البخاري، ٦/ ٢٧٥ .

٧٧ الطبري، جامع البيان، ٥/ ٤٤٨ .

وقد فصل ابن كثير في المسألة بصورة لطيفة وأنكر ما ذهب إليه البخاري رحمه الله تعالى، دون ذكره[78].

٢. ١. ٦. ومن ذلك قول البخاري: باب قوله: ﴿وكان عرشه على الماء﴾. قال: ﴿سجيل﴾ الشديد الكبير، سجيل وسجين واللام والنون أختان، وقال تميم بن مقبل:

ورَجْلةٍ يضربون البَيْضَ ضَاحِيةً *** ضرباً تَواصَى به الأَبْطالُ سِجِّينا[79].

وكذلك في هذا الموضع فقد كان البخاري تبعاً لأبي عبيدة[80]، قال ابن حجر: هو كلام أبي عبيدة بمعناه[81].

قلت: وفي كلام البخاري إشكالان، الأول هو وجود التضمين بين معنى سجيل وشديد، وهو ما تعقبه فيه ابن قتيبة وابن التين، وقولهم في ذلك واحد، وهو: لو كان معنى السجيل الشديد لما دخلت عليه ﴿مِن﴾ وكان يقول: (حجارة سجيلاً) لأنه لا يقال: حجارة من شديد[82].

وتعقبه الكرماني مؤكداً على كلام ابن قتيبة وابن التين في الإشكال الأول، وأضاف رداً على الإشكال الثاني، وهو انتفاء الشاهد في بيت ابن مقبل على كون العرب تقول: سجيل باللام والنون، فقال: واعلم أن البيت لا يدل على أن سجيل باللام بمعنى الشديد، ولا أنهما بمعنى واحد[83].

٢. ١. ٧. قال البخاري: باب ﴿فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً﴾:

---

٧٨ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٢/ ٤٦ .

٧٩ البخاري، الصحيح، ٦/ ٩٢.

٨٠ أبو عبيدة، المجاز، ٢٩٦.

٨١ ابن حجر، الفتح، ٢/ ٣١٢.

٨٢ ابن حجر، الفتح، ٢/ ٣١٢، وهو من نقل اعتراض ابن قتيبة، ونقل العيني في العمدة اعتراض ابن التين، ٢٧/ ٣٤٥.

٨٣ الكرماني، الكواكب الدراري، ١٧/ ١٥٤.

المختال والختال واحد[84]. ومن عجب أن يرد شرح هذا اللفظ في هذا الموضع، قال ابن حجر: وقع في الباب تفاسير لا تتعلق بالآية وقد قدمت الاعتذار عن ذلك. ثم قال: قوله المختال والختال واحد، كذا للأكثر بمثناة فوقانية ثقيلة، وفي رواية الأصيلي: المختال والخال واحد، وصوَّبه بن مالك، وكذلك هو في كلام أبي عبيدة، قال: في قوله تعالى: ﴿مختالاً فخوراً﴾: المختال ذو الخيلاء والخال واحد[85].

وقال العيني: وفيه نظر لأن المختال من الخيلاء والختال بتشديد التاء المثناة من فوق من الختل وهو الخديعة فلا يناسب معنى الكبر، وهكذا وقع في رواية الأكثرين[86].

والظاهر أنه خطأ من المصنف لا من النُّساخ، وهي كذلك في الطبعة السلطانية المأخوذة عن اليونينية، وسيرد فيما يلي تفصيلٌ في مسألة تبييض الجامع الصحيح في حياة مصنفه، أم أن البخاري رحمه الله تركه مسودة مما أنتج مثل هذه الإشكالات والنقدات، بإذن الله تعالى.

وبعد؛ فإنها استشكالات وجيهة ولها دلالات ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، يجمع بينها جميعاً أنها نتيجة النقل دون تدقيق وتمحيص، وهو الذي يوحي بأن البخاري رحمه الله تعالى لم يكن متمكناً في اللغة والصرف كتمكنه في علم الحديث والرجال والعلل، وهو الذي جمع من الأحاديث في صحيحه ما يربو على الأربعة آلاف من غير المكرر، ثم لم يستشكل علماء عصره منها إلا أربعة، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة[87]. لكن لاحظنا وقوع عدد من الإشكالات اللغوية والصرفية، وهي متجهة صحيحة في الغالب، والقول فيها ليس للبخاري، بل للمستشكلين والمعترضين.

٨٤ البخاري، الصحيح، ٦/ ٥٧، وكذلك وجدتها في النسخة السلطانية ٦/ ٤٥.

٨٥ ابن حجر، فتح الباري، ٨/ ٢٥٠.

٨٦ العيني، عمدة القاري، ٢٧/ ٩١.

٨٧ ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، ١/ ١٠ .

٢. ٢. الاستشكال في ترتيب الكتاب وتبويبه وترجمته:

وتقودنا هذه الاستشكالات السابقة لقضية مهمة متعلقة بتبييض الجامع الصحيح، أبيضه البخاري في حياته أم تركه مسودة، وهل الذين قاموا بتبييضه هم الذين وقعوا في كثير من الأخطاء اللغوية والصرفية، وهي التي تؤخذ على الكتاب، بالإضافة لما يتعلق بترتيبه وتبويبه، أم هي من فعل المصنف نفسه؟

وقبل ذلك لا بد من الإشارة لترتيب الكتاب فهو مشكل كذلك، حيث لم يلتزم البخاري رحمه الله بسرد أحاديث التفسير بحسب ترتيب الآيات بشكل مطرد في كل الكتاب، وقد مرَّ بنا أمثلة على ذلك في المبحث السابق وملاحظة الشراح له وتعليقهم عليه، وقد تتبعت كتاب التفسير كاملاً فوجدت منه الكثير، أما في سورة البقرة فلم يخالف الترتيب قط، وأما في آلعمران فقد أورد تفسير الآية السابعة والسبعين من السورة في الباب الثالث من الكتاب قبل تفسير الآية الرابعة والستين، والتي كانت تحت الباب الرابع، ثم استمر في سورة آل عمران بحسب ترتيب السورة، وأعقبها بالنساء منضبطاً بالترتيب إلا في تفسير الآية الثامنة والثمانين فقد قدمها على تفسير الآية الثالثة والثمانين، ولا تظهر لي علة لهذا التخالف في الترتيب، ومن ذلك تفسيره للآية التاسعة والثمانين من سورة المائدة قبل الآية السابعة والثمانين.

وهذا فضلاً عن إيراده كلمات أجنبية عن السورة التي يتناولها ويذكر معانيها بغير مناسبة واضحة، وهو كذلك كثير في كتاب التفسير، فلم ينضبط البخاري في تفسيره بمنهجية واضحة ولم يعلل تلك المخالفة، وأعرض ابن حجر عن ذكرها والتعليق عليها، إلا بقوله: هو من النُّساخ. كما مرَّ بنا في أكثر من موضع، ومن أمثلة اعتذار صاحب الفتح، قال ابن حجر: محل هذه التفاسير من قوله: ﴿حُوباً﴾ إلى آخرها في أول السورة، وكأنه من بعض نساخ الكتاب كما قدمناه غير مرة، وليس هذا خاصاً بهذا الموضع، ففي التفسير في غالب السور أشباه هذا[٨٨]. إذنْ فإن ابن حجر يؤكد على كثرة مثل هذه الإشكالات، خصوصاً في كتاب التفسير.

---

٨٨ المصدر السابق، ٨/ ٢٤٦.

وقال في موضع آخر: وقعت هذه الكلمة في هذا الموضع سهواً من بعض نساخ الكتاب، ومحلها بعد هذا، قبل باب: ﴿لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهًا﴾[89].

ومن ذلك أنه وضع تفسير كلمة (فج) ﴿فج عميق﴾ في تفسيره لمفردات سورة الأنبياء، وهي من سورة الحج، قال ابن حجر: وإنما وقع ذلك في السورة التي بعدها، وهو قول أبي عبيدة، وكأنه لما وقع في هذه السورة ﴿فِجاجاً﴾ وجاء في التي بعدها ﴿مِن كُلِّ فَجٍّ عَميقٍ﴾ كأنه استطرد من هذه لهذه، أو كان في طُرةٍ فنقلها النَّاسخ إلى غير موضعها[90]. وكذلك اعتذر الكرماني للبخاري بكونه خطأ من النساخ[91].

وقال العيني معترضاً على الاعتذار: وفسر العميق بالبعيد، ولكن هذا في سورة الحج واعتذر عنه بعضهم بما ملخصه أنه ذكر في هذه السورة فجاجاً، وذكر الفج استطراداً، قلت: فيه ما فيه، بل الظاهر أنه من غيره[92]. أظنه يقصد النُّساخ. وأمثلة ذلك كثيرة جداً، لا حاجة للاستطراد بسردها .

قلت: مما لم يتنبه له من اعتذروا للبخاري أنه من منهجه أنه يستحضر الكلمات التي تقوي المعنى الذي يذهب إليه في الباب المتناول في الدراسة وإن كانت الكلمات من أبواب أخرى وسور مختلفة ولو كان بينها اختلاف يسير، وهو ما اصطلح عليه لاحقاً بالتفسير الموضوعي كما سأشير له في نهاية البحث، كما في قوله: سورة سبأ.

يقال: ﴿معاجزين﴾ (سبأ:٥) مسابقين، ﴿بمعجزين﴾ (الأنعام:١٣٤) بفائتين، ﴿معاجزين﴾ (سبأ:٣٨) مغالبين، ﴿سبقوا﴾ فاتوا، ﴿لا يعجزون﴾ (الأنفال:٥٩) لا يفوتون، ﴿يسبقونا﴾ يعجزونا، قوله: ﴿بمعجزين﴾ بفائتين ومعنى ﴿معاجزين﴾ مغالبين، يريد كل واحد منهما أن يظهر عجز صاحبه[93].

---

٨٩ المصدر السابق، ٨/ ٢٤١.

٩٠ ابن حجر، الفتح، ٨/ ٤٣٦.

٩١ الكرماني، الكواكب الدراري، ١٧/ ٢١١.

٩٢ العيني، عمدة القاري، ٢٨/ ١٤.

٩٣ البخاري، الصحيح، ٦/ ١٥٢.

ومن ذلك قوله في سورة الغاشية: وقال مجاهد ﴿عين آنية﴾ (الغاشية:٥)، بلغ إناها وحان شربها. ﴿حميم آن﴾ (الرحمن:٤٤) بلغ إناه[٩٤].

ومن ذلك هذا الذي فعله البخاري في الموضع الذي نقصده في الدراسة، لكن تبقى مواضع أخرُ فيها إشكالات من هذا النوع لم أقف على توجيهها وتفسيرها.

وهنا تستوقفنا المسالة، وهي: هل بيض البخاري كتابه الجامع الصحيح؟

قلتُ: مما ينبغي أن نخوض فيه قليلاً مسألة تبييض الكتاب أكانت في حياة البخاري أم بعده، لندرك من بعدُ مدى معقولية الاعتذار للكثير من الأخطاء بفعل النُّساخ، أقول: الثابت أن البخاري رحمه الله تعالى بيَّض كتابه بنفسه في حياته، وقد وهم ابن حجر في ذلك واختلف كلامه، فأثبت مرة أنَّه بيَّض الكتاب، وفي غيرها قال بأنه تركه على المسودة، ومن ذلك ما قاله في هدي الساري: وربما اكتفى أحياناً بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه، وأورد معها أثراً أو آية، فكأنه يقول: لم يصح في الباب شيء على شرطي، وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض، ومن تأمل ظفر، ومن جدَّ وَجَد[٩٥].

وقال في ذات المعنى: وكذلك الجهة العظمى الموجبة لتقديمه وهي ما ضمَّنه أبوابه من التراجم التي حيرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار، وإنما بلغت هذه الرتبة وفازت بهذه الخطوة لسبب عظيم أوجب عظمها، وهو ما رواه أبو أحمد بن عدي عن عبد القدوس بن همام قال: شهدت عدة مشايخ يقولون: حوَّل البخاري تراجمَ جامِعِه، يعني بيَّضها بين قبر النبي ﷺ ومنبره ... قلت: ولا ينافي هذا أيضًا ما تقدم لأنه يحمل على أنه في الأول كتبه في المسوَّدة وهنا حوله من المسوَّدة إلى المبيَّضة[٩٦]. وذكره للتراجم يوجب ما تحتها، وإلا فما قيمة تبييض التراجم دون الأبواب وأحاديثها، وحين نجمع قوله هذا مع قوله الأول ندرك أنه أراد تبييض الكتاب كاملاً.

٩٤ المرجع السابق، ٦/ ٢٠٩.

٩٥ ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، ١/ ٢٤ .

٩٦ المصدر السابق، ١/ ٢٢ .

ثم خالف نفسه في موضع آخر من الفتح فقال في ترجمة أبي عبيدة عامر بن الجراح رضي الله عنه: كذا أخَّر ذكره عن إخوانه من العشرة، ولم أقف في شيء من نسخ البخاري على ترجمة لمناقب عبد الرحمن بن عوف، ولا لسعيد بن زيد، وهما من العشرة، وإن كان قد أفرد ذكر إسلام سعيد بن زيد بترجمة في أوائل السيرة النبوية، وأظن ذلك من تصرف النَّاقلين لكتاب البخاري، كما تقدم مِراراً أنه ترك الكتاب مسوَّدة، فإن أسماء من ذكرهم هنا لم يقع فيهم مراعاة الأفضلية ولا السَّابقية ولا الأسَنِّيَّة، وهذه جهات التقديم في الترتيب، فلما لم يراع واحداً منها دلَّ على أنه كتب كل ترجمة على حدة، فضم بعض النَّقلة بعضها إلى بعض حسبما اتفق[٩٧].

ومن المعلوم أن البخاري رحمه الله تعالى أتم جامعه قبل وفاته بعشرين سنة تقريباً، وعرضه على أجل شيوخ عصره، كما قال أبو جعفر محمود بن عمرو العقيلي: لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة[٩٨].

كما ثبت أن البخاري رحمه الله تعالى درَّس كتابه وحدَّث الناس به في البلدان مراراً، وسمعه منه خلق كثيرون، ولا شك أنه حدَّث به مبوباً مرتباً، ولا يمكن أن يتركه لاجتهاد النُّساخ، ولابن جماعة كلام يطول في إثبات هذه القضية في كتابه المناسبات.

وكما هو معلوم أن البخاري كان صاحب عناية بتصانيفه، ولا يتركها لتصرف الورَّاقين والنُّساخ، بل كان متابعاً دقيقاً لكل ما يقول ويكتب ويُلَقِّن، ويعيد النظر مِراراً ثلاثة في مؤلفاته، على ما ورد عنه في تأليف التاريخ الكبير، فقد قال ورَّاقه: سمعت البخاري يقول: لو نشر بعض أساتذيَّ هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت كتاب التاريخ ولا عرفوه. ثم قال: صنفته ثلاث مرات[٩٩]. فكيف يمكن أن يقال عن أستاذ كبير في قدره وله مثل هذا المنهج

٩٧ ابن حجر، فتح الباري، ٧/ ٩٣ .

٩٨ ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، ١/ ١٠ .

٩٩ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢/ ٧ .

الدقيق أنه ترك كتابه بلا تبييض، وقد عاش زمناً طويلاً بعد تمامه، وقد ذكر الفربري أنه بلغ عدد من سمع الجامع الصحيح من البخاري تسعين ألفاً[100]. ولا شك فإن مثل هذا الكم من التحديث أخذ زمناً طويلاً كافياً للمراجعة والتصحيح.

ولثقة العلماء بأنه هو من بيض الكتاب، سواء التراجم أو أحاديث الباب، فإنهم بذلوا جهداً كبيراً في بيان أسرار الصلات بين التراجم وأحاديث الأبواب، كما فعل بدر الدين بن جماعة في كتابه مناسبات تراجم البخاري، وكذلك فعل العيني في شرحه عمدة القاري على صحيح البخاري، حيث كان يفرد عنواناً لبيان المناسبات، وكذلك أكثر الكرماني من العناية بهذا الأمر، وكتاب الدهلوي شرح تراجم أبواب صحيح البخاري مشهور في هذا الباب.

فإن قيل: نسلم بأنه بيضه رحمه الله تعالى لكن النُّساخ لم يلتزموا دائماً، وقد نص على ذلك ابن حجر: قال الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي: انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري، فرأيت فيه أشياء لم تتم وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً، ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض. قال أبو الوليد الباجي: ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي محمد السرخسي ورواية أبي الهيثم الكشمهيني ورواية أبي زيد المروزي؛ مختلفة بالتقديم والتأخير مع إنهم انتسخوا من أصل واحد، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه[101].

أقول: ولو سلمنا بأن النساخ أخطؤا في الترتيب وخلطوا في الأبواب، فإنني لا أسلم بأنهم هم الذين أخطؤا في مسائل الصرف واللغة، بل والتسليم لمثل هذا يؤدي لمسلمات أخطر، قد تشكك في كل الكتاب وفي كل موضع منه، فكما أخطؤا في اللغة والصرف والكلمات، فيمكن أن يقعوا فيما هو أبعد من ذلك، وهو الأمر الذي لا يرضى به منصف.

---

١٠٠ ابن حجر، هدي الساري، ١/ ٤٩٢ .

١٠١ ابن حجر، هدي الساري، ١/ ٧ .

ومما يدل على وجود إشكالات في الترتيب والتبويب، بل وفي منهجية التفسير التي أرادها المصنف في كتابه رحمه الله تعالى والتي تحسب له محدثاً ولا تحسب له مفسراً، ولا تسعفه في إثبات كفاية الروايات لتفسير القرآن الكريم، والتي نقر بفوائدها الحديثية: أنه في بعض المواضع كان يجزئ الآيات الطويلة، جاعلاً كلَّ جزء باباً مستقلاً، ثم يكرر ذات الرواية الحديثية في كل باب، أقول: هي طريقة مفيدة وذكية في الكشف عن طرق الحديث وتعدد رواته واختلاف ألفاظه، وفي ذلك من الفوائد لأهل الحديث ما يعرفونه ويقدرونه حق قدره، لكنه لا يجدي في باب التفسير، بل يعد تطويلاً لا حاجة إليه، كما فعل في الباب السابع عشر حتى الباب العشرين من سورة آل عمران، حيث جعل أربع آيات متتاليات في أربعة أبواب مستقلة، على النحو التالي:

باب قوله ﴿إن في خلق السماوات والأرض﴾ الآية ١٩٠.

باب ﴿الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم﴾ الآية ١٩١.

باب ﴿ربنا إنك من تدخل النار فقد أخزيته وما للظالمين من أنصار﴾ الآية ١٩٢.

باب ﴿ربنا إننا سمعنا منادياً ينادي للإيمان﴾ الآية ١٩٣.

وفي كل باب يكرر الحديث ذاته عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: بت عند خالتي ميمونة، فتحدث رسول الله ﷺ مع أهله ساعة ثم رقد، فلما كان ثلث الليل الآخر قعد فنظر إلى السماء فقال: ﴿إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب﴾، ثم قام فتوضأ واستنَّ فصلى إحدى عشرة ركعة، ثم أذن بلال فصلى ركعتين، ثم خرج فصلى الصبح.

وليس للحديث صلة بالتفسير أصلاً، ولا نجد علاقة واضحة بين الترجمة والحديث، وحق هذا الحديث أن يذكر في باب آخر كفضائل القرآن، أو في باب فقهي متعلق بالقراءة لغير المتوضئ.

أُسلم بأنها روايات بطرق مختلفة وزيادات في كل مرة، لكنها زيادات غير مؤثرة في التفسير والكشف عن مراد الآيات، وإن كانت الرواية أصلاً ليست ذات صلة بتفسير الآيات، وبيان مراد الله تعالى فيها.

ومن ذلك ما كان في سور القمر:

باب ﴿تجري بأعيننا جزاء لمن كان كفر (١٤) ولقد تركناها آية فهل من مدكر﴾.

باب ﴿ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر﴾الآية ١٧.

باب ﴿أعجاز نخل منقعر (٢٠) فكيف كان عذابي ونذر﴾.

باب ﴿فكانوا كهشيم المحتظر (٣١) ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر﴾.

باب ﴿ولقد صبحهم بكرة عذاب مستقر (٣٨) فذوقوا عذابي ونذر﴾.

باب ﴿ولقد أهلكنا أشياعكم فهل من مدكر﴾ الآية ٥١.

إذن هي ستة أبواب في تفسير سورة القمر اكتفى فيها جميعاً بحديث واحد تغيرت طرقه وبعض ألفاظه التي ليس لها صلة بالتفسير أصلاً، وأصل الرواية التي في أول باب: حدثنا حفص بن عمر، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عبد الله، قال: كان النبي ﷺ يقرأ: ﴿فهل من مدكر﴾.

ومدار الروايات جميعاً على بيان كيفية قراءة الآية الكريمة وأنها ﴿مُدَّكِر﴾ بالدال المهملة لا بالذال المعجمة.

٣ . كتاب التفسير بين البخاري ومعاصريه من المحدثين:

لقد سلك البخاري في كتاب التفسير طريقاً خاصاً به، خالف من سبقه ومن تبعه في الغالب، ولم نجد أحداً ممن أوردوا كتاباً للتفسير في صحيحه أو سننه أو مصنفه فعل كما فعل البخاري في توسعه خارج حدود الرواية وإدخال الغريب واللغة والصرف مع التَّزيد في ذلك. وقد تأملت في أشهر كتب الحديث التي صنفت على طريقة الكتب والأبواب والموضوعات كمصنف ابن أبي شيبة ومصنف عبد الرزاق والموطأ، وهم سابقون للبخاري، ثم من عاصره وجاء بعده كأصحاب الكتب الخمسة؛ فلم أجد نظيراً لكتاب التفسير عند أيٍّ منهم. أما مصنف عبد الرزاق الصنعاني فلم يرد فيه كتاب خاص بالقرآن الكريم، وأما مصنف ابن أبي شيبة فقد اكتفى بكتاب فضائل القرآن الكريم، أما الموطأ فجعل كتاباً بعنوان: كتاب القرآن. وبحسب منهجية الإمام مالك فقد ناقش في أبوابه مسائل فقهية متعلقة بالقرآن الكريم مثل: باب الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء، وغيرها، دون أن يتطرق للتفسير بصورة مباشرة، ولعله فعل ذلك التزاماً بفنه الذي اشتهر به والذي يتقنه تماماً، وكي لا يخرج عن مقصده من الموطأ.

أما أصحاب الكتب الخمسة فأولهم:

١ـ الإمام مسلم (٢٠٤–٢٦١هـ) فقد جعل آخر كتاب في صحيحه بعنوان كتاب التفسير، لكنه كان غاية في الإيجاز، حيث أدرج فيه أربعة وثلاثين حديثاً فقط، وكلها في التفسير بصورة مباشرة أو في أسباب النزول. ولم يتطرق للغريب أبداً، والعلاقة بين عنوان الكتاب ومحتواه منطقية تماماً، وإن كان الدهلوي لا يرى أنه كتاب للتفسير، بل ملحق بصحيحه قال: وأما صحيح مسلم فلا يسمونه بالجامع لأنه لا يشتمل على أحاديث التفسير والقراءة[١٠٢].

٢ـ الإمام أبو داود (٢٠٢–٢٧٥هـ)، فلم يفرد كتاباً للتفسير في سننه.

١٠٢ الدهلوي، العلالة الناجعة في ترجمة العجالة النافعة، ترجمة السيد عبد الأحد القاسمي، ٤٨، وهي في ب د ف برقم ص٥٧.

٣ـ الإمام الترمذي (٢٠٩-٢٧٩هـ): أفرد كتاباً للتفسير لكنه سار على طريقة البخاري في شيء، وخالفه في أشياء، أما وجه الشبه فهو جزئيٌّ، وذلك أنه ذكر كل سورة من القرآن مستقلة في عنوان خاص بها، ثم أورد تحته أحاديثها، ولم يستثن من السور إلا اثنتين وعشرين سورة لم يذكر في تفسيرها شيئاً، وقد سبق أن ذكرنا أن البخاري ترك ثمانياً وعشرين سورة بغير أي رواية مسندة فيهن، لكنه جعل لها عناوين مستقلة أورد فيها الغريب، أما الترمذي فلم يذكر تلك السور أصلاً.

وأما مخالفته لما فعله البخاري رحمهما الله فكان في أنه بدأ الكتاب بقوله: باب (ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه)، ولم أجد مثل هذا العنوان في البخاري، كما أن الترمذي لم يذكر شيئاً من الغريب أبداً، ولم يتوسع في كتاب التفسير إلا فيما كان مباشراً فيه، وتظهر العلاقة بين الرواية والآية المقصودة كأن تكون كاشفة عن شيء من معانيها أو في سبب نزولها أو مناسبتها أو لفظ غريب فيها وغير ذلك، وقد تتبعت تفسير الفاتحة والبقرة وآل عمران ثم مواضع متفرقة من الكتاب عموماً فلم أجده خرج عن ذلك إلا نادراً، هذا وقد أخرج في كتاب التفسير أربعمائة وأربعة عشر حديثاً فقط، يعني أقل مما في صحيح البخاري بمائة تقريباً، منها الصحيح الحسن والضعيف.

٤ـ الإمام النسائي (٢١٥-٣٠٣هـ) لم يفرد كتاباً للتفسير في المجتبى الذي هو أحد الستة، لكنه أفرد كتاباً للتفسير في سننه الكبرى وتوسع فيه بصورة كبيرة حتى وهم البعض فظنه كتاباً في التفسير مستقلاً عن السنن الكبرى، وقد نص الذهبي في سيره فقال: وله كتاب التفسير في مجلد[١٠٣]. وكأنه ما وصل للذهبي إلا منفرداً، غير أن جمهور العلماء على كونه جزاً من السنن الكبرى كما نص على ذلك ابن عساكر والمزي والزيلعي وابن كثير والسيوطي وأحمد شاكر وغيرهم[١٠٤].

أما منهجه في تفسيره فأشبه ما يكون بما فعله الترمذي، فلم يتوسع فيه خارج المرويات المباشرة في التفسير، فأورد (٧٣٥) رواية في تفسير (١٠٥)

١٠٣ الذهبي، سير أعلام النبلاء للذهبي، ٢٧/ ١٤٠.

١٠٤ انظر مقدمة تحقيق تفسير النسائي ١/ ٩٦ لصبري الشافعي وسيد عباس الجليمي.

سور من القرآن الكريم، جاعلاً خلال السور تراجم بلغت جميعاً (٤١٨) ترجمة في تطابق جلي بين الترجمة والروايات تحتها، ولا يلتزم أن يترجم بالآيات، حيث ترجم في كثير من الأحيان بما يشير لموضوع الآيات، كما فعل في ترجمته (علامة المنافقين) (الحواريون) و(بركة الذرية) وغيرها، ولم يورد شيئاً من الغريب فيه.

٥ـ الإمام ابن ماجه (٢٠٩-٢٧٣هـ): لم يفرد كتاباً للتفسير في سننه، وقد أفرد كتاباً مستقلاً لذلك غير أنه لم يصل، قال ابن حجر: وله مصنفات في السنن والتفسير والتاريخ[١٠٥].

إذن، فقد كان البخاري فرداً في ترتيبه للصحيح من جهة إقحام كتاب التفسير فيه على الطريقة التي اعتمدها، ثم في إيراده للغريب على النحو الذي فصلناه آنفاً، فكأنها طريقة غير مرضية عند القوم في إقحام التفسير في أبواب الحديث، حيث لم يتابعوا البخاري في فعله، كما لم يسبق إليه، ومن كان منهم مهتماً بالتفسير أفرده في مصنف خاص خارج الكتب العمدة للسنة، وهو ما يجعلنا ننظر للبخاري نظرة مختلفة عن كونه شيخ الحديث وإمامه، ننظر إليه على اعتباره مفسراً أيضاً، لا سيما وقد ألف التفسير الكبير.

البخاري محدث عالم بالعلل والرجال، وثناء علماء عصره ومن بعدهم في ذلك أشهر من أن يذكر، ويكفي أن نعلم أن الإمام مسلم كان كلما دخل عنده يسلم ويقول: دعني أقبل رجليك يا طبيب الحديث في علله، ويا أستاذ الأستاذين، ويا سيد المحدثين. وقال الترمذي: لم أر بالعراق ولا في خراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من البخاري. وقال عبد الله العجلي: رأيت أبا حاتم وأبا زرعة يجلسان إليه يسمعان ما يقول، ولم يكن مسلم يبلغه، وكان أعلم من محمد بن يحيى الذهلي بكذا وكذا، وكان حيًا فاضلًا يحسن كل شيء. وقال غيره: رأيت محمد بن يحيى الذهلي يسأل البخاري عن الأسامي والكنى والعلل، وهو يمر فيه كالسهم، كأنه يقرأ ﴿قل هو الله أحد﴾[١٠٦].

١٠٥ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٩/ ٤٧٩.

١٠٦ ابن كثير، البداية والنهاية، ١١/ ٣٢.

فالبخاري رحمه الله تعالى غير منازع في علم الحديث وعلله ورجاله، ولا شك فإن كتابه عند جمهور أهل السنة هو المقدم على كل كتاب سواه، وأنه التالي لديهم بعد القرآن الكريم، وليس من مقاصد بحثي أن يناقش هذه القضية التي أعتقدها وأسلِّمُ بها، إنما غايتي هي التأمل في جانب محدد من الصحيح وهو كتاب التفسير في مصادره، ومنهجية صاحبه فيه، والقيمة العلمية للكتاب، وأثر كل هذا على طريقة تعاطي المسلمين مع كتاب الجامع الصحيح، وطريقة تعاملهم مع البخاري مفسراً.

أقول: بعد الجولات السابقة مع كتاب التفسير عموماً، ثم في الجزء المتخصص بغريب القرآن الكريم على الخصوص؛ تبيّن لي جملة من الاستنتاجات، وهي:

١. تجربة البخاري رحمه الله تعالى في الجمع بين علم التفسير وعلم الحديث على النحو الذي أراده وطبَّقه، تجربة فريدة في عصره، ولعلها غير مسبوقة، فلم تكن على طريقة من قبله في أنها أَتْبَعَتْ روايات التفسير للمرويات الحديثية، بحيث يعسر التفريق بينهما على اعتبار التفسير جزءاً لا يتجزأ من الحديث، كما في المسند لابن حنبل، كما لم تكن على طريقة الطبري في تفسيره بحيث جعل علم التفسير علماً مستقلاً، بل كانت تجربة البخاري رحمه الله مرحلة متوسطة بينهما، بحيث أفرد للتفسير مساحة واسعة من صحيحه ضمنها أبحاثاً واسعة في الغريب، وبصورة أقل في البلاغة، والأشباه والنظائر، والصرف، ثم الاستشهاد للمعاني بالشعر، وإن كان قليلاً لكنه تأسيس لمرحلة جديدة في تناول التفسير وتطويره.[١٠٧]

---

١٠٧ وقد أشرنا في ثنايا البحث لنماذج من البحث الصرفي والاستشهاد بالشعر، أما في الجانب البلاغي فسأورد النماذج التالية، الأول قول البخاري: باب ﴿وإلى مدين أخاهم شعيباً﴾، إلى أهل مدين لأن مدين بلد ومثله ﴿واسأل القرية﴾ واسأل ﴿العير﴾ يعني أهل القرية ﴿وأصحاب﴾ العير. وفي التضمين بين الحروف، قال البخاري: ﴿في جذوع النخل﴾ على جذوع. ومثله ﴿حب الخير عن ذكر ربي﴾ أي: مِن ذكر ربي. ومن الأشباه والنظائر قوله: باب ﴿وقضينا إلى بني إسرائيل﴾والقضاء على وجوه ﴿وقضى ربك﴾ أمر ربك ومنه الحكم ﴿إن ربك يقضي بينهم﴾ ومنه الخلق ﴿فقضاهن سبع سموات﴾. وقوله: باب قول الله تعالى: ﴿وإلى ثمود أخاهم صالحاً﴾. ﴿كذب أصحاب الحجر﴾ موضع ثمود. وأما ﴿وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾ حرام، وكل ممنوع فهو حجر محجور، والحجر كل بناء بنيته، وما حجرت عليه من الأرض فهو حجر، ومنه سمي حطيم البيت حجراً، كأنه مشتق من محطوم مثل قتيل من مقتول. ويقال للأنثى من الخيل الحجر، ويقال للعقل حجر وحجى، وأما حجر اليمامة فهو منزل. ومن نماذج تفريقه الدقيق بين الكلمات

وبهذا يكون البخاري رحمه الله تعالى خطا خطوة كبيرة في التفسير وعمل على تطويره وتوسيع مفهومه، فلا هو بقي محصوراً في الرواية الحديثية على طريقة المحدثين وبشروطهم القاسية الصعبة، ولا تحلل من الضوابط وتاه في بحور الرأي و عقلنة التفسير، والتوسيع لمساحات الاجتهاد الحر، ذلك أن ما توسع فيه في مجال غريب القرآن الكريم كان معتمداً في غالبه على المدرسة البصرية ممثلة بأبي عبيدة، والتي اشتهرت برواية الشعر وحفظه، لا سيما أن منهم حماد الراوية وخلف الأحمر والأصمعي، وهم أهم وأشهر من نقل شعر العرب.

وبما أنها من التجارب الأولى في بابها فلا يمكن أن تبلغ التمام والكمال، بل سيعتريها مشكلات ونقائص، وستكون عرضة للنقدات والاعتراضات، وهي سنة طبيعية لكل محاولة تجديدية ولكل ابتكار علمي أو مادي، ومثل هذا لا يعيب مثل هذه الأعمال، ويكفيها أن لها شرف تعليق الجرس وفتح الباب.

٢. ومما تجدر الإشارة إليه أن البخاري رحمه الله تعالى أسس للتفسير الموضوعي في القرآن الكريم ولو لم يكن يتقصده بصورة مباشرة، وأن معالمه لم تكن جلية، وأنه اكتفى بوضع الإشارات ونصب العلامات، وذلك من جهتين اثنتين:

٢. ١. تقسيم السورة لأبواب يورد تحت الباب غريبه وأحاديثه، وهي طريقة أصحاب التفسير الموضوعي في تحديد مقاطع السورة ومقاصد كل مقطع منها ليشكل من ذلك كله تصوراً عاماً للسورة القرآنية، ولعل البخاري ما أشار لذلك صراحة، لكنه يفهم من صنيعه ويدرك من منهجه.

٢. ٢. التفسير الموضوعي للفظ القرآني من خلال استدعائه في مواضعه في كتاب الله تعالى لبيان المعاني التي يخرج عليها وكيف استعمله القرآن ليكون بذلك أقدر على تحديد المراد والترجيح بين المعاني المتوقعة والمستعملة للكلمة القرآنية ذات الوجوه المتعددة،

التي تبدو مترادفة قوله: والكوب لا آذان له، ولا عروة، والأباريق ذوات الآذان والعرى. ومثله قوله: الجذوة قطعة غليظة من الخشب ليس فيها لهب، والشهاب فيه لهب.

وليس بالضرورة أن البخاري قصد هذا المنهج كما يفهمه المشتغلون بعلم التفسير ممن جاؤوا بعده أو في عصرنا، لكنه بفعله فتح الباب وعلق الجرس وأشار إشارات مهمة للطريقة المرضية في تفسير كتاب الله تعالى، وهي التي كانت منارة للمفسرين فاهتدوا بها وبنوا عليها وطوروها وشيدوا عمرانها على الصورة المتكاملة التي غدت عليها في زماننا.

٢ . ٣. وهي الأكثر في تفسيره والأشد غموضاً، وهي التي أرهقتني في التأمل والنظر ولا تزال بحاجة لمزيد من النظر والتدقيق، وهي أن البخاري كان يصدر السورة القرآنية بذكر الغريب في عمومها بطريقة انتقائية وغير مرتبة في كثير من الأحيان، وهذا فضلاً عما يذكره من الغريب في كل باب من أبواب السورة في موضعه، وهو بفعله هذا كأنه يريد أن يشير لارتباط بين مقاصد السورة القرآنية والألفاظ التي انتقاها وكأنها هي محاور السورة وعليها مدارها، وأن من أدرك هذه الألفاظ وتم له فهمها في سياقاتها سيدرك غايات السورة القرآنية وأهم مواردها ومقاصدها، وهو النوع الثاني للتفسير الموضوعي، دراسة كل سورة على حدة بلحاظ موضوعها ومقصدها الأساسي من خلال اسمها وأهم مفاصلها وأبرز الألفاظ التي وردت فيها وانفردت بذكرها، ومما قد يلمح إلى هذا أنه كثيراً ما أورد ألفاظاً ليست من الغريب ولا مما يعسر فهمه ولا يشكل على القارئ غالباً، فكان بإيراده له لا يقصد مجرد بيان المعاني وإنما بيان مدار السورة ومحورها الأساسي، ومما يلمح إلى هذا أيضاً أنه أورد الغريب في عدد كبير من السور القرآنية التي لم يسق فيها أي حديث مسند، لإدراكه التام أن مثل هذه الألفاظ كاشفة عن مفاصل السورة الأساسية ومحورها الجامع ومقاصدها الكبرى، ومما يلمح إلى نظرته الموضوعية في التفسير تقسيمه للسورة إلى أبواب وهو مما لم يسبق له فيما أعلم. والقسمة لأبواب ومقاطع خطوة أساسية في التفسير الموضوعي لسورة القرآنية لا يمكن لأي مفسر أن يغفلها أو يتجاوزها ليشكل من خلال المقاطع والأبواب جسد السورة وبناءها المحكم ومقاصدها الكبرى.

وبهذا، فإن صنيع البخاري في كتاب التفسير فتح كبير للمفسرين من بعده ومنارة تهدي السابلين وترشد السالكين، ومهما اعتورها من مشكلات فإن خيرها يحجبها وفضلها يسترها وفوائدها تغفرها.

٣. البخاري بصنيعه وضع لبنة لعلوم التفسير وضوابطه، حتى يغلق الباب على المتسورين للتفسير، لا سيما وقد أفرد كتاباً بعنوان (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة)، وهو مشحون بالأبواب التي تمنع الرأي وعقلنة الشريعة، وترشد للضوابط التي ينبغي على الباحث في التفسير والعلوم الشرعية أن يحرص على مراعاتها، ويعد ما طبقه في كتاب التفسير نموذجاً واضحاً للأدوات والمعارف التي ينبغي على المفسر الاعتماد عليها والأخذ بها مما أشرنا إليه في تضاعيف البحث.

٤. مصادر البخاري في التفسير توحي بعقليته المنضبطة بالمنقول والنصوص عن السلف، وهو ما يعطي للبخاري حصانة مبدأية، فهو ناقل فحسب، وغاية دوره أنه يتخير من الأقوال التي بين يديه، وأنه لا يحدث قولاً جديداً، فكان اتكاؤه على صحيفة علي بن أبي طلحة التي كانت وصية شيخه أحمد بن حنبل، وهي روايات عن خير القرون، عن الجيل الأول والثاني، ثم مجاز القرآن لأبي عبيدة وهو ابن المدرسة البصرية اللغوية المنضبطة بالرواية كذلك، مدرسة أبي الأسود الدؤلي ثم الخليل بن أحمد الفراهيدي ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر وخلف الأحمر، ثم سيبويه وأبي عبيدة والأصمعي، والقائمة طويلة.

٥. قضية الأخطاء في الصرف واللغة والنحو كانت قضية عامة في ذلك الزمان لا سيما بين المحدثين، قال السيوطي: وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب[١٠٨].

فلم يكن بالشيء الغريب حتى من الأكابر، بل ومن شيوخ النحو وعلمائه، فضلاً عن الفقهاء والمحدثين، ولقد انتشر اللحن في ذلك العصر بين العرب الأقحاح، وهناك عشرات الأمثلة والروايات التي تؤكد أن كبار النحاة مثل سيبويه والكسائي والأخفش والفراء والمبرد وغيرهم، كانوا يلحنون إذا تكلموا، فليس غريباً أن يكون اللحن أكثر في غيرهم، قال الأصمعي: أربعةٌ لم يلحنوا في جد ولا هزلٍ: الشعبيّ، وعبد الملك بن مروان، والحجاج بن يوسف، وابن القريَّة، والحجاج أفصحهم. ويفهم

١٠٨ السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص٤٤.

من كلامه أن اللحن كان كثيراً في زمنه بالرغم من تقدمه جداً، وأن الخاصة والعلماء كانوا كذلك، حتى صنف بعض العلماء كتباً في قضية اللحن وانتشاره بين العلماء، كأبي زيد عمرو بن شبَّة البصري (٢٦٢هـ) في كتابه (من كان يلحن من النحويين)[١٠٩]، وأبي العباس المبرد في (كتاب اللُّحَنة)، وأبو هلال العسكري في (لحن الخاصة)، وابن الجوزي في كتابه (تقويم اللسان)، وابن السكيت في كتابه (إصلاح المنطق)، وغيرهم.

إذن هي حالة عامة في تلك البيئة العلمية المتقدمة في التراث العربي الإسلامي العلمي، حتى وجدنا أعاظم رواة الشعر واللغة لا يسلمون من مثل هذا، بل ويشتهرون بقلة علمهم بالنحو والصرف.

فإذا كان الحال كذلك في العرب من ذوي الأصول العربية، فكيف بالأعاجم، وإذا كان الحال كذلك في علماء اللغة والأدب، فكيف بغيرهم من الفقهاء والمحدثين، حتى قال ابن فارس: فأما الآن فقد تجوَّزوا، حتَّى إنَّ المحدث يحدث فيلحن، والفقيه يؤلف فيلحن، فإذا نُبِّها قالا: ما ندري ما الإعراب، وإنَّما نحن محدّثون وفقهاء[١١٠].

قلت: هي قضية تحتاج إلى ضبط، فالخير كل الخير في أن يجمع العالم لفنه الخاص علوم اللغة والنحو والصرف، لكنه لا يعاب بنقصها إن لم تكن مؤثرة في علومه وفنونه، لا سيما علم الرجال والأسانيد والعلل، فهو أقل الفنون صلة بالنحو، ولَئِنْ قُبِلَ فِقْه الفقيه وهو غير ضليع بالنحو والصرف، فهو من المحدث أجدر وأحرى بالقبول، وقد ذكر المبرد في كتاب (اللُّحَنة) عن محمد بن القاسم عن الأصمعي قال: دخلت المدينة على مالك بن أنس فما هِبتُ أحداً هيبتي له، فتكلَّم فلحن فقال: مُطرنا البارحة مطراً أيّ مطراً! فخفَّ في عيني، فلما راجعه الأصمعيُّ قال: فكيف لو رأيت ربيعة كنا نقول له: كيف أصبحت؟ فيقول: بخيراً بخيراً[١١١]. والإمام

---

١٠٩ الكتاب مفقود، وقد ذكره السيوطي في بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٢/ ٢١٩.

١١٠ الزجاجي، الأمالي، ص٥ .

١١١ الكوثري، تأنيب الخطيب، ص ٥٥. أجاب أحمد بن فارس في كتابه الصاحبي في فقه اللغة: قال ابن داود: وإنَّ قبيحاً مُفْرِط القَبَاحة بمن يعيب مالك بن أنس بأنه لحَنَ في مخاطَبَةِ العامَّة بأن قال: (مُطرنا البارحة مطراً أيَّ مطراً) أن يرضَى هو لنفسه أن يتكلم

مالك فقيه محدث ولم يعرف بأنه من النحاة أو المشتغلين به، وتأكيداً على هذا الضابط الذي أوردته فقد قال ابن قتيبة في الرد على الطاعنين في المحدثين بقلة المعرفة في النحو، وكثرة اللحن والتصحيف: بأن الناس لا يتساوون جميعاً في المعرفة والفضل، وليس صنفٌ من الناس إلا وله حشو وشَوْب، على أن المتفرد بفن من الفنون لا يعاب بالزلل في غيره، وليس على المحدِّث عيب أن يزل في الإعراب، ولا على الفقيه أن يزل في الشعر، وإنما يجب على كل ذي علم أن يتقن فنه[112].

وعليه، فإني لا أجد من الصواب أن يتكلف الشراح في الدفاع عن البخاري رحمه الله تعالى في مسائل الصرف واللغة؛ فهو أمر لا ينتقص من قدره، فالبخاري ليس نحوياً ولا فقيهاً ولا مفسراً، هو أستاذ الأساتيذ في الحديث والعلل والرجال، ولا أظن أن أكثر الناس مبالغةً في حب البخاري سينازعني في أن الذي رفع قدر البخاري عند أهل الفضل والعلم قديماً وحديثاً هو تفننه في الرواية والعلل والرجال، لا بسبب فقهه في تراجمه، ولا شرحه الغريب في صحيحه، ولا ذكره للنكات البلاغية واللغوية في بعض المواضع، ولا اشتغاله بعلم الكلام في كتابه خلق أفعال العباد، ولا مناقشاته الفقهية في رفع اليدين في الصلاة.. إنما نال ما نال من الحظوة والتكريم والرفعة بسبب منهجه الدقيق في جمع صحيح حديث رسول الله ﷺ، ولو أننا أغفلنا كل شيء كتبه البخاري سوى الجامع الصحيح، ثم لو أعرضنا عن معلقاته وشرحه الغريب وغيرها من الأشياء التي أضافها على الصحيح، فلن ينقص قدر الكتاب شيئاً مذكوراً، ولن ينقص قدر البخاري رحمه الله تعالى.

٦. مما يجب أن أقرره أن كتاب التفسير في الجامع الصحيح جمة فوائده وكثيرة دقائقه، لكننا ليست فيما أورده من الغريب أو اللغة والتصريف، فقد كان ناقلاً في كل ذلك، وغدت المصادر التي أخذ عنها معروفة في كل الدوائر العلمية، ولئن نقل البخاري عن صحيفة علي بن أبي طلحة بعضًا

بمثل هَـذَا. لأن النَّـاس لَمْ يزالـوا يلحنـون ويَتَلاحَنُـون فيـما يخاطـب بعضُهـم بعضـاً اتِّقَـاءً للخـروج عـن عـادة العامـة، فـلا يَعيـبُ ذَلِـكَ مـن يُنْصِفِهـم مـن الخاصـة، وإنّـما العيـب عَـلَى مـن غلِـط مـن جهـة اللغـة فيـما يغـير بِـهِ حكَـم الشريعـة والله المسـتعان. ص ١١. ونقلـه الكوثـري في التأنيـب إنصافـاً.

١١٢ ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، ص ١٣٣، والكتاب مشحون بالأمثلة لمن شاء المزيد.

منها وتعليقاً، فلقد رواها غيره بأسانيدها وتامة، حتى صار الرجوع لغير البخاري أولى وأجدر بمن أراد التعرف إلى الصحيفة وما فيها، وكذلك كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة معروف قديماً وحديثاً ومطبوع وفي متناول الجميع، ومثله معاني القرآن للفراء. ولا شك فإن الناقلين عموماً يحرصون على علو السند، ولن ينقل أحد عن البخاري والمجاز لأبي عبيدة بين يديه، ولن يأخذ رواية معلقة من الصحيح وهي مسندة عن أبي حاتم والطبري؛ إلا لغرض خاص من الأغراض، كدراسة البخاري ومنهجه كما هو الحال في دراستي، وإنما تتجلى عظمة البخاري في منهجه في التصحيح والنقد والتعليل، وفي شرطه الذي جعله عمدة له في كتابه، والتزمه دون أن يخرمه البتة، وعليه، فإن صحيح البخاري لا يعتبر مرجعاً مهماً للدارسين في علوم التفسير إلا في رواياته المسندة الصحيحة التي لا يمكن لأي مفسر أن يطمئن لأي مصدر يأخذ عنه رواية حديثية كاطمئنانه لما ينقله عن البخاري رحمه الله تعالى في جامعه الصحيح.

وللإنصاف، فإنه يجب أن نقرر ما وصلنا إليه في المبحث الثاني من أن كتاب التفسير فيه عدد من الإشكالات، والحق الذي أعتقده أن القول فيها للمستشكلين لا للبخاري، وهي مما يؤخذ على البخاري مفسراً ولغوياً وصرفياً فقط، لا محدثاً وشيخاً للمحدثين، وطبيباً للحديث في علله، فلا يمكن المساواة بين البخاري مفسراً والبخاري في الحديث، فضلاً عما يجده الناظر المدقق في كتاب التفسير من التعقيد في العبارات والعجمة أحياناً، وليت البخاري رحمه الله تعالى جرد كتاب التفسير من البحث في الغريب واللغة والصرف، واكتفى بكتابه التفسير الكبير[١١٣].

٧. و قضية ترتيب الصحيح وتبويبه مما ينبغي أن نشير إليه في هذا السياق، فلا شك نه لا يمكن تحديد الشخص الذي اقترف الكثير من تلك الإشكالات والقطع بمصدرها بصورة أكيدة، ولو أمكننا ذلك في بعضها فإنه عسير جداً في جلها، لكن مما ينبغي أن نتأكد منه أن بعضها كان من المصنف نفسه رحمه الله تعالى، ولو لم يكن بقصد فهو بالتسبب، حيث

١١٣ ثم بدا لي شيء آخر فقلت: الحمد لله أنه جعل كتاب التفسير على هذا النحو ليكون خطوة في استقلال علم التفسير وتجلية أصوله وضوابطه ومناهجه، لا سيما وقد ضاع كتابه التفسير الكبير ولم يصل لنا حتى الآن.

كان لديه فسحة من الوقت كافية لضبط الكتاب بصورة نهائية وقاطعة، ثم كان لا بد أن ينص على النسخة المعتمدة لديه وأن يأمر بإتلاف سواها، وأن يوثق ذلك في مقدمة كتابه، أو أن يحدث بذلك لطلابه عموماً وللمقربين منهم على الخصوص، حتى لا يقع الخلط والإشكال. ومن العجيب أنه وقع في صحيح البخاري من الخلط واختلاف النُّسخ ما لم يكن في غيره، بالرغم من تلقي الأمة كتابه بالقبول والرضى، وبالرغم من حجم العناية التي حظي بها، فحين لم يفعل البخاري شيئاً من ذلك فإنه يترجح لي أن الكثير من الإشكالات في الترتيب كانت منه رحمه الله تعالى، وأن طلابه كانوا مجرد ناقلين في الغالب العام، وليس لهم تصرف واسع في الكتاب، وأعتقد أن تصويبي لمثل هذا القول مقدمة مهمة للدفاع عن الجامع الصحيح، إذ يترتب على توسيع دائرة تصرف النُّساخ مشكلة خطيرة قد تشكك في الكثير مما في الجامع الصحيح، وبما في ذلك الكثير من الأحاديث المسندة، فمن يخطئ في كتاب التفسير في كثير من مواضعه لا سيما في الغريب والصرف واللغة، لا يؤتمن في أسماء الرجال والأسانيد، وسيكون احتمال الخطأ فيها وارد كذلك، أما حين نعيد الأمر لنصابه ونقول: هو زلل من البخاري رحمه الله تعالى لأنه غير متخصص في مثل هذه الفنون من التصريف واللغة والتفسير، فإننا ندافع عن البخاري وصحيحه وعن السنة عموماً.

ومما يؤكد الإشكال في مثل هذه القضايا لدى البخاري رحمه الله تعالى أنه أدخل في كتاب التفسير ما لا يدخل فيه، مما حقه أن يكون في كتب أخرى، كما أنه كرر كثيراً من الأحاديث في تفسير عدد من الآيات من ذات السورة بطريقة يعسر فهمها أو تعليلها، أو أن تجد رابطاً واضحاً بين الحديث المكرر وتفسير تلك الآيات، مما يوحي أن مصطلح التفسير لدى البخاري كان غير منضبط، وهو الأمر المستبعد جداً، أو يمكنني أن أقول: إنه كان ينبغي أن يجعل الكتاب بعنوان مختلف، كأن يكون (كتاب القرآن) كما في موطأ مالك، ليكون عنواناً عاماً فضفاضاً يصلح لكل ما أدخل فيه من الروايات والنُّقول التي يصعب أن تقبل في باب التفسير، أما أن يكون بعنوان (كتاب التفسير) فهو الأمر الذي يعسر تبريره في كثير من الأحيان، لذلك أقول: ليت البخاري رحمه الله كان أكثر دقة في انتقاء أحاديث التفسير مما له صلة مباشرة بالآيات وفي الكشف عن مراد

الله تعالى منها كما كان الحال في صحيح مسلم وسنن الترمذي والسنن الكبرى للنسائي، أقول لو أننا وقعنا على كتابه التفسير الكبير لقلت ليته جرَّد كتابه من التوسع في اللغة والغريب وهو ما يخالف عنوان كتابه، أما وقد فقد الكتاب فالحمد لله أنه توسع على النحو الذي بيناه، ويوم نجد التفسير الكبير – بإذن الله – سأعود لأقول: ليته جرَّده.

المصادر والمراجع

ابن النديم، محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم (ت: ٣٨٤هـ)، **الفهرست**، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، (ت: ٦٤٣هـ)، **مقدمة ابن الصلاح**، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر–بيروت، ١٩٨٦م.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت: ٣٥٤هـ)، **الثقات**، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ١٩٧٥م.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**، مكتبة الرسالة، الأردن، ط١، ١٩٩٧م .

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، **تهذيب التهذيب**، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢١هـ.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، تحقيق: عبد القادر شيبة حمد، مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٣١هـ.

ابن حمدون، محمد بن الحسن بن محمد بن علي (ت: ٥٦٢هـ)، **التذكرة الحمدونية**، المحقق: إحسان عباس – بكر عباس، دار صادر، ط١، ١٩٩٦م.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (٦٨١هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، المحقق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت.

ابن عاشور، محمد الفاضل بن محمد الطاهر بن الصادق عاشور (ت:١٩٧٠م)، **التفسير ورجاله**، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية، ١٩٧٠م.

ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم أبو محمد الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، **تأويل مختلف الحديث**، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الجيل – بيروت، ١٩٧٢م.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي (٧٧٤هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، المحقق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ط ٢، ١٩٩٩م.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، **البداية والنهاية**، (ت: ٧٧٤هـ)، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، اعتنى به: محمد أنس الخن، ط١، ٢٠١٦م.

ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت: ٦٧٢هـ)، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، المحقق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط٢، ١٤١٣هـ.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (ت: ٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٩٩٩م.

أبو القاسم الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي (ت: ٣٣٧هـ)، **أخبار أبي القاسم الزجاجي**، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠ م.

أبو القاسم الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي (ت: ٣٣٧هـ)، **الأمالي**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل – بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

أبو جعفر النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)، **الناسخ والمنسوخ**، المحقق: د. محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح – الكويت، ط١، ١٤٠٨.

أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨هـ)، **أخبار النحويين البصريين**، المحقق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٦م.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي البصري (ت: ٢٠٩هـ)، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي، ١٣٨١هـ.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت: ٣٧٠هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق : محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

الاستراباذي، محمد بن الحسن الاستراباذي السمنائي النجفي الرضي، **شرح شافية ابن الحاجب**، المحقق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي - يحى بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٩٦٦م.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت: ٢٥٦هـ)، **صحيح البخاري**، بإشراف وعناية محمد زهير بن ناصر، مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، ط٢، ٢٠١٨م.

بدر الدين المرادي، أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المصري المراكشي (ت: ٧٤٩هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، المحقق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠١م.

جمال الدين الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام (ت: ٦٧١هـ)، **أوضح المسالك على ألفية ابن مالك**، المحقق: محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، (١٦٥٧م)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، المحقق: محمد شرف الدين يالتقايا، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مجلدان.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر (ت: ٣٩٢هـ)، **تاريخ مدينة السلام (تاريخ بغداد) وذيله والمستفاد**، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠١م.

الدهلوي، الشاه عبدالعزيز الدهلوي، **العجالة النافعة**، ترجمة السيد عبد الأحد القاسمي، واسمه **العلالة الناجعة ترجمة العجالة النافعة**، تقديم سليمان الحسني الندوي، المعهد العالي للدراسات الشرعية، الهند.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت: ٧٤٨هـ) **سير أعلام النبلاء**، المحقق: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية.

الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن ابي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي (ت: ٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، المحقق: عبد الرحمن بن يحى المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية،ط١، ١٩٥٢م.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، **الأعلام**، دار العلم للملايين، الطبعة ١٥، ٢٠٠٢م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: عصام الحرستاني ، خرج أحاديثه محمد أبو صعيليك، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٩٩٨م .

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت:٩١١هـ)، **الاقتراح في أصول النحو**، المحقق: عبد الحكيم عطية – علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط٢، ٢٠٠٦م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت:٩١١هـ)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ط٢، ١٩٦٤م.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد، (ت:٣١٠هـ)، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ضبط وتعليق محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م .

عبد الباقي، محمد فؤاد (ت: ١٩٦٧م)، **معجم غريب القرآن مستخرجاً من صحيح البخاري، ويليه: مسائل نافع بن الأزرق لابن عباس**، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٠م.

العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (ت: ٣٢٢هـ)، **الضعفاء الكبير**، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

العيني، محمود بن أحمد العيني بدر الدين أبو محمد (ت:٨٥٥هـ)، **عمدة القاري بشرح صحيح البخاري**، من طباعة إدارة الطباعة المنيرية، ثم صورتها دار الفكر- بيروت، وكذا دار إحياء التراث العربي- بيروت، ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم (ت: ١٧٠هـ)، **معجم العين**، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مطبعة بغداد، ط١، ١٩٨٦م.

الكرماني، محمد بن يوسف شمس الدين (ت: ٧٨٦هـ)، **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**، المحقق: محمد محمد عبد اللطيف، المطبعة البهية المصرية، ١٩٣٧م، تصوير دار إحياء التراث العربي.

الكشميري، محمد أنور الكشميري ثم الديوندي (١٣٥٢هـ)، **فيض الباري في شرح صحيح البخاري**، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٥م.

الكوثري، محمد زاهد (ت: ١٣٧١هـ)، **تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب**، تعليق أحمد خيري، ١٩٩٠م.

المالقي، أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهي المالقي الأندلسي (ت:٧٩٢هـ)، **تاريخ قضاة الأندلس**، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، **الجامع الصحيح**، مراجعة محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٤م.

النسائي، أحمد بن شعيب بن علي النسائي أبو عبد الرحمن، **تفسير النسائي**، تحقيق: صبري الشافعي وسيد عباس الجليمي، مكتبة الرشد - مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٩٠م.

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله (ت: ٦٢٦هـ)، **معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م.

http://web.archive.org/web/20171226021226/http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=7692&m=1.